

**تقييم أثر الضائقة المالية للشركات على جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة:
دليل تطبيقي من البيئة المصرية**

د. السيد عيد محمد عيد *
أ.م.د. إبراهيم عبد المجيد على القليطي **
أ.م.د. هناء عبد القادر الحبشى ***

(*) د. السيد عيد محمد عيد : مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة المنوفية

Email: S_eid85@yahoo.com

(**) أ.م.د. إبراهيم عبد المجيد على القليطي : استاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة جامعة المنوفية ، وتمثل الاهتمامات البحثية في المحاسبة المالية والاستثمار وتمويل الشركات .

Email: ibrahimageed@gmail.com

(***) أ.م.د. هناء عبد القادر الحبشى : استاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنوفية ، وتمثل الاهتمامات البحثية في مجال المحاسبة المالية والاستثمار في سوق المال .

Email : hanaa82@hotmail.com

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر الضائقة المالية للشركات على جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة. وتتكون عينة البحث من (٨٣) شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، ومقسمة إلى (٧) قطاعات بإجمالي (٤١٥) مشاهداً. تم حساب الضائقة المالية وفقاً لنموذج (Altman (1968). استخدمت الدراسة مؤشرات إدارة الأرباح بالإستحقاقات ل Jones (1995) and Dechow et al. (1991) كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية. واتبعت الدراسة القياس التجريبي الذي طوره (De Franco et al. (2011 لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة. تم تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) ونموذج التأثيرات الثابتة. وظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي للضائقة المالية على جودة التقارير المالية. تشير هذه النتائج إلى اعتماد الشركات المتعثرة والتي تمر بأزمات مالية على التلاعب في الأرباح المحاسبية وخفض جودة تقاريرها المالية، حيث تحث مخاطر الضائقة المالية المديرين على الانخراط أكثر في أشكال مختلفة للمحاسبة العدوانية لتعظيم منافعهم الخاصة. من ناحية أخرى، أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي للضائقة المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، أي أن الشركات المتعثرة مالياً تميل إلى إنتاج بيانات مالية تقارن بشكل ضعيف بتلك الخاصة بنظرائها في الصناعة، حيث تؤثر ضغوط الضائقة المالية بقوة على عمليات صنع القرار الإداري المتعلقة بالإبلاغ المالي. وفي ضوء ذلك فإن الدراسة تقدم أدلة تجريبية على أن التلاعب بالبيانات المالية والإفصاح غير المتجانس عنها يعد استجابة اقتصادية محتملة للضائقة المالية، وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة.

تقدم الدراسة العديد من المساهمات المهمة ضمن التطورات الأخيرة في الأدبيات الموجودة، وتضيف نتائج مكملة للأبحاث المتنامية المتعلقة بحماية المستثمر وتعد نتائجها مهمة للأكاديميين والمديرين والمستثمرين والمصرفيين ووكالات التصنيف، وأصحاب المؤسسات المتعثرة.

الكلمات الدالة: قابلية القوائم المالية للمقارنة، جودة التقارير المالية، إدارة لأرباح، الضائقة المالية، مخاطر الإفلاس، القيود المالية، الفشل المالي.

Abstract:

This study examines the impact of financial distress on the quality and comparability of financial statements. Eighty-three non-financial firms from 7 sectors listed on the Egyptian Stock Exchange were sampled, with 415 balanced observations covering 2018 to 2022. Financial distress is computed based on the model of Altman (1968). Earnings management indicators of Jones (1991) and Dechow et al. (1995) are used as an inverse proxy for the financial reporting quality. The study followed the experimental measurement established by De Franco et al. (2011) to measure the comparability of financial statements. Multivariate linear regression of panel data is analyzed using Feasible Generalized Least Squares (FGLS) and Fixed Effects Model. The findings demonstrate a significant negative impact of financial distress on financial reporting quality. Such findings indicate that distressed firms with financial crises manipulate accounting earnings and reduce the quality of their financial reports, as financial distress risks encourage managers to engage in aggressive accounting approaches to maximize their benefits. Likewise, the results show a significant negative impact of financial distress on financial statement comparability. The study reveals that distressed firms tend to produce financial statements that compare poorly with their peers, as financial distress pressures strongly affect managerial decision-making processes related to financial reporting. Based on the findings, the study provides empirical evidence that manipulation and heterogeneous disclosure of financial statements is a potential economic response to financial distress and may ultimately lead to a decline in the quality and comparability of financial reports.

This study contributes to the existing literature, providing complementary findings to research on investor protection. Its findings are important to academics, managers, investors, bankers, rating agencies, and owners of distressed institutions.

Keywords: Financial Statements Comparability, Financial Reports Quality, Earnings Management, Financial Distress, Bankruptcy, Financial Constraints, Financial Failure.

أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عام 1980 تقريراً يتضمن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، وتم إدراج القابلية للمقارنة كعنصر هام للمرة الأولى كإحدى السمات الأساسية للقوائم المالية (Liang et al., 2022). وتعد القابلية للمقارنة أحد الخصائص المعززة لجودة المعلومات المحاسبية، غير أنها مفهوم نسبي وليست معياراً مطلقاً أو مستقلاً بخلاف الخصائص المحاسبية الأخرى (Sohn, 2016)، حيث يُنظر إلى شركتين على أن لهما أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة إذا كانتا تنتجان بيانات مالية متشابهة بالنظر إلى نفس مجموعة الأحداث الاقتصادية (De Franco et al., 2011; Barth et al., 2012).

ويتيح المستوى العالي من قابلية البيانات المالية للمقارنة إجراء تقييم موضوعي ومحايدي للوضع المالي للشركة ويسهل تحليلات الأداء المقارن للشركات النظرية، وبالتالي يعزز فائدة المعلومات المحاسبية في المفاضلة بين الفرص الاستثمارية البديلة (Liang et al., 2022). وبناءً عليه، يتعين على معدي القوائم المالية اتباع وتطبيق مبادئ وأساليب مشتركة في إعداد البيانات المالية والامتثال لمبدأ التوحيد المحاسبي (Almaleki et al., 2021).

ووثقت الأدبيات على نطاق واسع فوائد القابلية للمقارنة في سياقات مختلفة وتشمل على سبيل المثال؛ خفض تكلفة جمع ومعالجة البيانات (Habib et al., 2020b; Nam & Thompson, 2023)، تحسين الشفافية والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (Peterson et al., 2015; Kim & Lim, 2017)، خفض مستوى المخاطر التنظيمية (Babaei et al., 2021)، تعزيز قدرة عوائد الأسهم للفترة الحالية على عكس الأرباح المستقبلية (Choi et al., 2019)، وضبط المديرين من حجب الأخبار السيئة، وتحسين كفاءة المراجعة ودقتها (Zhang, 2018)، كما أن لها تأثير إيجابي على قيمة حقوق المساهمين وجودة المعلومات المالية (Babaei et al., 2021).

من ناحية أخرى، أدى التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة حدة المنافسة وارتفاع معدلات التضخم والركود غير المسبوق في مختلف الأسواق، إلى تزايد الشركات المتعثرة ماليًا Financially Distressed Companies يوماً بعد يوم (Ranjbar & Amanollahi, 2018). وبصفة عامة ستواجه الشركة خطر الضائقة المالية Financial Distress Risk (FDR) إذا كان التدفق النقدي للشركات غير كافٍ لسداد ديونها، أو عندما لا تتطابق الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة (Li

(et al., 2020)، وتشير الدراسات السابقة إلى أن هناك عدة مراحل من الضائقة المالية، يأتي في مقدمتها إغفال أو تخفيض مدفوعات الأرباح، ثم انتهاك تعهدات الديون والتخلف عن سداد القروض وإعادة هيكلة الديون المتعثرة، وأخيراً الإفلاس والتصفية والشطب (Habib et al., 2020a).

وتؤدي الضائقة المالية إلى أن أرباح الشركات قد لا تلبى توقعات أصحاب المصالح، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار الأسهم والقيمة الاقتصادية للشركة (Li et al., 2020)، ونظراً لرغبة المديرين في الحفاظ على المستثمرين الرئيسيين فإن ذلك قد يدفعهم إلى إنكار الأخبار السيئة بشكل متعمد، الأمر الذي يُبقي توقعات المستثمرين عند مستويات غير محمية *Levels Undefended* ويضخم سعر سهم الشركة بما يتجاوز قيمتها الحقيقية (Benmelech et al., 2010; Andreou et al., 2021). ويترتب على مثل هذا السلوك الانتهازي انطباع خاطئ لدى المستثمرين حول الحالة الحقيقية للشركة (Kim et al., 2011)، غير أن محاولات المديرين للحفاظ على الخداع غير مثمرة على المدى الطويل لأنهم سيضطرون إلى الاستسلام عندما يصل اكتناز الأخبار السلبية إلى ذروته (Andreou et al., 2021).

وبشكل عام، تحققت مجموعة كبيرة من الأدبيات طبيعة العلاقة بين مخاطر الإفلاس وجودة التقارير المالية، وأظهرت هذه الدراسات أن الشركات التي تعاني من مشاكل مالية والمعرضة لخطر الإفلاس لديها رغبة قوية في إدارة الأرباح والتلاعب في المعلومات المحاسبية (Habib et al., 2013; Campa, 2015; Ranjbar & Amanollahi, 2018; Li et al., 2020; EL Deeb & Ramadan, 2020; Kurniawati & Panggabean, 2020; Choi et al., 2021, Oktrivina, 2022; Viana Jr et al., 2022; Mukhtaruddin et al., 2022; Puspita et al., 2022; Wawo & Habbe, 2023; Sampurno et al., 2023; Wiratno et al., 2023) حيث يدير مديرو هذه الشركات الأرباح للخروج من الأزمة والحفاظ على بقائهم في السوق (Li et al., 2020)، ومع ذلك، لم يتم مناقشة أثر مخاطر الضائقة المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة بخلاف دراسة (Islam et al., 2023)، والتي توصلت إلى أن الشركات المتعثرة تميل إلى إنتاج بيانات مالية تقارن بشكل ضعيف بتلك الخاصة بنظرائها.

هذا وقد أشارت دراسة (Moradi et al. (2021)، إلى أن المديرين الذين لديهم العديد من المشاكل المالية يحاولون المبالغة في الأداء الاقتصادي وإخفاء الأخبار السيئة للحصول على تمويل أفضل، غير أنه بمرور الوقت عندما يصل الحجم الإجمالي للأخبار السيئة المخزنة إلى نقطة تحول، فإنه

يتسبب في انهيار الأسهم. علاوة على ذلك، نظرًا لانخفاض الأمن الوظيفي في الشركات التي تعاني من مشاكل مالية، فإن مديري الشركات المتعثرة يتصرفون بشكل انتحاري لإخفاء الأداء التشغيلي الضعيف وعدم الكشف عن معلومات حقيقية حول الوضع المالي لشركاتهم وتضليل أصحاب المصلحة بشأن الأسس الاقتصادية لها (Andreou et al., 2017 & 2021; Zimon et al., 2021).

أخيرًا، فإنه نظرًا لتعرض الشركات المتعثرة ماليًا لمشاكل في التمويل وضعف في ثقة المقرضين والمستثمرين وزيادة في تكاليف إصدار الديون (Li et al., 2020; Zimon et al., 2021)، لذلك من المتوقع أن تتلاعب هذه الشركات بالمعلومات المالية وتظهر صورة محسنة عن وضعها المالي حتى يتمكنوا من الحصول على موارد مالية أفضل (Moradi et al., 2021). وفي ضوء ذلك فإن التلاعب بالبيانات المالية والإفصاح غير المتجانس عنها يعد استجابة اقتصادية محتملة للضائقة المالية، وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة.

وتوفر هذه الأدلة نتائج مثيرة للاهتمام ومع ذلك، فإن معظمها يرتبط بالاقتصاديات المتقدمة، وبالتالي فإن نتائجها ليست قابلة للتعميم على الاقتصاديات الناشئة ولا تصلح لتمثيل الفكرة العامة لسلوك الشركات في البيئة المصرية، نظرًا لما تتمتع به هذه الاقتصاديات بتكوين مؤسسي مختلف تمامًا مقارنة بالاقتصاد المتقدم، من حيث الآليات القانونية والمالية والتنظيمية الضعيفة، إلى جانب مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي حدثت في الأونة الأخيرة، وما صاحب ذلك بالعديد من الاختلالات في أسواق رأس المال (مثل: تعرض المديرون لضغوط مالية شديدة، محدودية توافر الائتمان ونفسي مشاكل التمويل وارتفاع تكاليف المعاملات، ضعف هيكل الحوكمة وتراخي الأداء الإداري، والاضطراب المؤسسي والأمن الوظيفي الضعيف، إلى جانب وجود أنظمة رقابة داخلية دون المستوى القياسي) وهو ما أدى إلى تفاقم مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات وزيادة الحوافز المحتملة للانخراط في إدارة الأرباح وخفض جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة.

وبالنظر إلى هذه القضايا، يصبح من الضروري استكشاف أثر الضائقة المالية على جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة بالشركات المقيدة في البورصة المصرية. ويتم تحفيز هذا البحث لمعالجة تلك القضية الحاسمة وسد الفجوة.

ثانياً: أهداف الدراسة

تركز هذه الدراسة بشكل أساسي على تقييم أثر الضائقة المالية للشركات على جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تقدير أثر الضائقة المالية على جودة التقارير المالية.
- اختبار أثر الضائقة المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تقدم الدراسة العديد من المساهمات المكتملة في الأدبيات الموجودة، وتعد نتائجها مهمة للأكاديميين والمديرين والمستثمرين والمصرفيين ووكالات التصنيف، وحتى أصحاب المؤسسات المتعثرة أنفسهم حيث:

- تضيف الدراسة نتائج مكتملة للأبحاث المتنامية المتعلقة بالدور المحتمل الذي قد يلعبه التنبؤ بالفشل المالي على تقييم الشركات في سوق ناشئ، وتركز بشكل خاص على تحليل العلاقة بين الضائقة المالية للشركات وجودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة، وتعد نتائجها مهمة للغاية ضمن التطورات الأخيرة في الأدبيات المتعلقة بحماية المستثمر.
- يتيح التنبؤ بالمشاكل المالية لمديري الشركات في التدخل السريع لاتخاذ إجراءات مبكرة ومعالجة تلك القضايا بشكل استباقي للتعافي من الأزمة عن طريق؛ إعادة هيكلة الديون أو تنفيذ تدابير لخفض التكاليف أو البحث عن إستراتيجيات تمويلية تمكنهم من الحصول على تمويل إضافي بمخاطر ائتمانية وتكلفة أقل.
- كما قد تكون نتائجها مفيدة أيضاً للمستثمرين عند تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة، حيث يوفر التنبؤ بالضائقة المالية للمستثمرين رؤى قيمة حول الصحة المالية للشركات وجودة تقاريرها المالية وقابليتها للمقارنة وبالتالي تمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة وحماية رؤوس أموالهم وإدارة مخاطر وتنويع محافظهم الاستثمارية بشكل فعال وتجنب الاستثمار في الكيانات الضعيفة مالياً.
- النتائج مهمة أيضاً لمنظمي الأسواق والمؤسسات المالية، لصياغة سياسات تعزز الأنشطة

الاقتصادية وتساعد في تنمية القطاع المالي والمصرفي وتحسن الجودة التنظيمية وجودة تقارير الشركات. علاوة على ذلك، فهذه الأمور مهمة ومفيدة أيضاً للاقتصاد ككل.

رابعاً: تنظيم الدراسة

بعد عرض الإطار العام للدراسة في القسم الأول والذي تناول مقدمة ومشكلة وأهداف وأهمية الدراسة، سوف يتم تنظيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: يستعرض القسم الثاني مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة، وبناقش القسم الثالث منهجية الدراسة التطبيقية، أما القسم الرابع فقد تناول تحليل ومناقشة نتائج اختبارات الفروض، وقدم القسم الأخير نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة ذات الصلة ومجالات البحث المستقبلية.

القسم الثاني: مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة

أولاً: جودة التقارير المالية

لطالما كانت المعلومات المالية عالية الجودة أحد الأعمدة الرئيسية للأسواق المالية (Qawqzeh et al., 2020)، لأن كفاءة العديد من القرارات الاقتصادية لمجموعات مختلفة في السوق تعتمد عليها (Assad & Alshurideh, 2020)، كما ينظر إليها أيضاً باعتبارها أداة فعالة لتقييم الأداء المالي للشركات وتحليل قرارات الإدارة (Jerry & Saidu, 2018). وينص مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، على أن الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات جيدة للمستثمرين والدائنين والمحللين وأصحاب المصلحة الآخرين بطريقة مفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وتخصيص الموارد (Sovaniski, 2020).

وعادة ما يستخدم مفهوم جودة المحاسبة لشرح إلى أي مدى تكشف الأرباح المُبلغ عنها عن الأداء المالي الحقيقي للكيان المُبلغ عنه، وبناءً عليه قد تستخدم الإدارة والمساهمون المسيطرون جودة التقارير المالية المنخفضة كأداة لتضليل المساهمين الآخرين أو للحصول على مزايا الرقابة الخاصة (El-Helaly, 2016)؛ وبشكل عام، عندما لا يتم الكشف عن الأداء المالي الحقيقي للشركات ويتم التلاعب بالمعلومات المالية، فإن العديد من المجموعات مثل مساهمي الأقلية والمستثمرين والدائنين والمحللين، وفي نهاية المطاف اقتصاد البلد بأكمله قد يتضرر بشكل خطير (Gotti, 2016).

ووفقاً للأدبيات البحثية الحالية، تتعدد دوافع السلوك الإداري المتعمد للتلاعب في الأرباح (زيادة أو تخفيض) والتي تشمل على سبيل المثال؛ دوافع المنفعة الذاتية للمديرين مثل تحقيق الأمان الوظيفي وخطط المكافآت والحوافز الإدارية وخفض تكاليف الوكالة، ودوافع تجنب المخالفات التعاقدية والتأثير على مفاوضات العمل، والضغط المالية، والحوافز السوقية التي تشمل دافع التلاعب بأسعار الأسهم أو مقابلة تنبؤات وتوقعات المحللين الماليين، ودافع تحقيق وفورات ضريبية، بالإضافة لدوافع تخفيض التكاليف التنظيمية والتشريعية والسياسية (Fan et al., 2010; Hassan & Ahmed, 2012; Rodriguez-Ariza et al., 2016; Ajina & Habib, 2017; Zimon et al., 2021).

وبشكل أكثر تفصيلاً، نظراً لأن البيانات المالية يمكن أن تكون أداة فعالة لتقييم أداء الشركة والكفاءة الإدارية، فمن المحتمل أن يشارك المدراء في التلاعب بالأرباح ضمن الإطار القانوني للظهور بأنهم موجهون أخلاقياً حتى يتمكنوا من إثبات كفاءاتهم وقدراتهم الإدارية للآخرين (Hassan & Ahmed, 2012; Zimon et al., 2021)، كما أن حوافز سوق رأس المال وشروط التعاقد تجعل المديرين التنفيذيين في الشركات حريصين لإظهار الأداء المالي للشركة بشكل أفضل (Alokaily, 2014). ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن وجود تضارب في المصالح بين المديرين وحملة الأسهم بسبب فصل الملكية عن الإدارة يخلق أيضاً دافعاً كبيراً لتحريف أداء الشركة (Salehi et al., 2019; d'Udekem, 2021; Zimon et al., 2021).

في الواقع، يسعى المسؤولون التنفيذيون بذكاء إلى تحقيق أقصى استفادة من نقاط الضعف والمرونة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (Qawqzeh et al., 2020; Salehi et al., 2020)، لممارسة الحكم في اعتماد الأساليب والتقديرات المحاسبية التي تتناسب مع دوافعهم الانتهازية (Zimon et al., 2021) وإظهار الأرباح المبلغ عنها عند المستوى المثالي. ولذلك فبعض من النمو أو التخفيض الظاهري لأرباح الشركة قد يرجع الى ممارسات إدارة الأرباح وليس نتيجة لنمو أو تدهور اقتصادي حقيقي.

وقد تشمل إدارة الأرباح العديد من الممارسات الإدارية المتعمدة والهادفة منها؛ اختيار توقيت الاعتراف المحاسبي، الاختيار والتغيير في الطرق والسياسات والتقديرات المحاسبية، وإعادة تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات، والإنحراف عن الممارسات المحاسبية القياسية.

ثانياً: قابلية القوائم المالية للمقارنة

ينص مجلس معايير المحاسبة المالية (1980 & 2010) FASB في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 8 و2 على أن "قرارات الاستثمار تتطوي أساساً على تقييمات للفرص البديلة، ولا يمكن اتخاذ قرارات عقلانية إذا لم تكن المعلومات قابلة للمقارنة، بصفتها تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتي الظواهر الاقتصادية".

ووثقت الأدبيات على نطاق واسع أهمية القابلية للمقارنة في سياقات مختلفة وتشمل على سبيل المثال؛ خفض تكلفة جمع ومعالجة البيانات (Habib et al., 2020b; Nam & Thompson, 2023)، الحد من التلاعب بالمعلومات المالية وتحسين الشفافية (Engelberg et al., 2018)، الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (Peterson et al., 2015; Kim & Lim, 2017)، تحسين جودة التقارير المالية (Sohn, 2016; Babaei et al., 2021)، وتعزيز القدرة التنبؤية لها (Choi et al., 2019)، بالإضافة إلى خفض تكاليف الوكالة، وزيادة جودة (شفافية) التقارير المالية وخفض تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة سيولة الأسهم وقيمة الشركة (Golmohammadi et al., 2022).

كما تعد القابلية للمقارنة مهمة بشكل خاص للمستثمرين في أسواق الأسهم والديون، نظراً لأن قراراتهم المتعلقة بالاستثمار والإقراض تتضمن بشكل أساسي تقييمات للفرص الاستثمارية البديلة ولا يمكن اتخاذ هذه القرارات بدون معلومات قابلة للمقارنة (Babaei et al., 2021)، حيث تمكنهم من إجراء استنتاجات أكثر وضوحاً حول أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادي بين الشركات المماثلة، وفهم وتقييم أدائها بشكل أفضل، وتحسين كفاءة اتخاذ القرار، وتوجيه تخصيص الأمثل للموارد (De Franco et al., 2011; Zhu et al., 2018) وبالتالي تعزيز التنمية المستقرة والسليمة لسوق رأس المال (Liang et al., 2022).

في الوقت نفسه، كشفت الاهتمامات البحثية عن أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة في؛ تكوين توقعات حول مقدار وتوقيت وعدم اليقين في الأداء المستقبلي للشركة (Nam & Thompson, 2023)، وتحسين دقة توقعات المحللين الماليين ودقة توقعات الإدارة (De Franco et al., 2011)، وتعزيز ملاءمة وموثوقية القرارات الاستراتيجية للشركات (Yuan & Wu, 2012)، وكفاءة قرارات الاستحواذ (Chen et al., 2018)، وفعالية إشراف لجنة الأوراق المالية والبورصات

(Nam & Thompson, 2023)، بالإضافة إلى قدرتها في الحد من عدم اليقين لدى المشاركين في سوق الديون وتخفيض تكلفة رأس المال (Kim et al., 2013; Fang et al., 2016).

ويجادل الباحثون على أهمية معايير المحاسبة والجوانب الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات كمحددات هامة لقابلية القوائم المالية للمقارنة، وفي هذا الصدد كشفت الأدبيات أن اعتماد كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS (Armstrong et al., 2010)، والتوحيد المحاسبي Accounting Uniformity أو التقارب الدولي لمعايير المحاسبة The International Convergence of Accounting Standards (Yi et al., 2017; Corona et al., 2020)، تعد إستراتيجيات هامة للحصول على تقارير أكثر قابلية للمقارنة. كما أن الضوابط الداخلية (Wang et al., 2019)، وعلاقات كبار المديرين (Zhou et al., 2018)، واستقلالية مجلس الإدارة (Liang et al., 2022) والرقابة الداخلية عالية الجودة (Barth et al., 2012; Li et al., 2022) يمكن أن تعزز بشكل فعال إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية وأن هذا التأثير يتحقق بشكل أساسي من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتقليل مستوى عدم تناسق المعلومات (Kang et al., 2015)، والحد من إدارة الأرباح والاحتيايل المالي (Liang et al., 2022)، وتقييد حدوث المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وخاصة المعاملات غير الطبيعية (Li et al., 2022). هذا وتساهم النرجسية الإدارية في تحسين إمكانية مقارنة البيانات المالية غير أن المديرين ذوي الثقة المفرطة من المرجح أن يخفوا سلوكهم غير المؤكد والمحفوف بالمخاطر في تقارير غامضة وأقل قابلية للمقارنة (Almaleki et al., 2021).

ثالثاً: الضائقة المالية للشركات

على مدى العقدين الأخيرين، عانت العديد من المنظمات في جميع الاقتصادات من ضائقة مالية، مما أدى إلى تعرضها لخسائر فادحة وأثر سلبيًا على كافة أصحاب المصالح بما في ذلك المساهمين والمديرين والمستثمرين والدائنين على حد سواء، ودعا إلى ضرورة الحاجة إلى الاعتراف بنموذج تنبؤي يعطى علامات للإنذار المبكر بالفشل المالي (Ashraf et al., 2019)، وبالشكل الذي يساعد على تقييم القضايا المالية للشركات وإصدار أحكام بشأن مستقبلها، واتخاذ كافة التدابير المناسبة لضمان استقرار الأعمال ونموها وتجنب فرصها في الدخول في حالات الإفلاس والتصفية والشطب.

وتشمل الضائقة المالية للشركات أربعة مصطلحات عامة: الفشل Failure، والإعسار Insolvency، والإفلاس Bankruptcy، والتخلف أو التقصير (Geng et al., 2015)، حيث يحدث الفشل عندما يكون معدل العائد المحقق على الاستثمارات بعد التعديل باعتبارات المخاطر أقل بكثير من العائدات الناتجة عن الاستثمارات المماثلة، أو عندما تكون الإيرادات غير كافية لتغطية التكاليف، بينما يشير الإعسار إلى عدم قدرة الشركات على تسوية التزاماتها الحالية ربما بسبب المخاوف المتعلقة بالسيولة، وعندما يطول هذا الوضع كثيراً فإن الشركات قد تفشل في نهاية المطاف وبالتالي تقوم الشركة أو أحد دائئبها بتقديم طلب إلى المحكمة لإعلان إفلاسها قانونياً (Balasubramanian et al., 2019)، هذا ويمكن أن يكون التخلف أو التقصير تقنياً وقانونياً، ويشير التخلف الفني إلى الحالة التي خرقت فيها الشركة شرطاً منصوصاً عليه في العقود (على سبيل المثال، انتهاك ميثاق الديون)، ومن المرجح أن يؤدي الفشل في سداد الأقساط الدورية للقرض إلى التخلف عن السداد القانوني، وبغض النظر عن طبيعة التخلف عن السداد، فإن كلا النوعين من التخلف عن السداد يشيران إلى تدهور أداء الشركة والضائقة المالية (Altman & Hotchkiss, 2010).

وتشكل نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات أدوات مهمة للمصرفيين، والمستثمرين، ومديري الاستثمار، ووكالات التصنيف، بل وحتى الشركات المتعثرة نفسها، حيث لا يؤدي منع الإفلاس إلى إطالة العمر الاقتصادي للشركة وتعزيز أدائها المالي فحسب، بل يعمل أيضاً على تحسين الرفاهية الاقتصادية العامة.

وتعددت الأدبيات التجريبية حول التنبؤ بالضائقة المالية غير أن أغلب هذه النماذج تم تصميمها خصيصاً للأسواق المتقدمة؛ وعلى هذا النحو، فإن مدى أهميتها ودقتها في التنبؤ أمر مشكوك فيه بالنسبة للأسواق الناشئة، كما تباينت تلك النماذج من حيث المتغيرات التفسيرية والتقنيات المنهجية. وفي هذا الصدد، تم تطوير أول نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالإفلاس في منتصف ستينيات القرن الماضي، إلا أنه بعد ذلك تم استحداث العديد من النماذج البديلة وتم تصنيفها إلى نماذج قائمة على المحاسبة ونماذج قائمة على السوق بالإضافة لنماذج قائمة على المخاطر (Li et al., 2021)، واعتمدت هذه النماذج بشكل أساسي على خمس تقنيات رئيسية تتمثل في: التحليل التمييزي المتعدد، التحليل اللوغاريتمي، المطالبات الطارئة، التحليل أحادي المتغير، ونمذجة الذكاء الاصطناعي بما في ذلك الخوارزميات الجينية والشبكات العصبية وأشجار القرار (Gepp & Kumar, 2015)؛

.Altman et al., 2017)

وتعد دراسة (Beaver (1966) أول دراسة شاملة حددت 30 نسبة مالية مقسمة لست مجموعات رئيسية للتنبؤ بمخاطر الضائقة المالية باستخدام النموذج التمييزي أحادي المتغير، ثم قام Altman (1968) بتحسين دراسة (Beaver (1966) من خلال تطبيق التحليل التمييزي المتعدد Multiple Discriminant Analysis (MDA) ومجموعة أصغر بكثير من النسب تضم مقاييس؛ السبولة، الرفع المالي الدفترى، الربحية التراكمية، الرفع المالي السوقي، ودوران الأصول. وعلى الرغم من أن نموذج Z- Score لـ Altman لم يعتمد فقط على البيانات المحاسبية لأنه تم استخدام القيمة السوقية للأسهم، غير أنه تم تصنيفه باعتباره أحد النماذج القائمة على المحاسبة.

ونظرًا لأن البيانات المالية التاريخية لا توفر مقاييس مباشرة للقيمة المتوقعة وتقلب صافي تدفقات الأصول من العمليات (Habib et al., 2020a)، لذلك قام الباحثون بتطوير نماذج التنبؤ القائمة على القيمة السوقية للتغلب على تلك القيود، ويستمد هذا النهج من نموذج (Merton (1974 ونظرية تسعير الخيارات لـ (Black & Scholes (1973) وتعد المتغيرات الرئيسية في هذا النموذج؛ قيمة الأصول، تقلب الأصول، القيمة الاسمية للديون، المعدل الخالي من المخاطر، وعلاوة المخاطر على حقوق الملكية.

وعلى الرغم من القيود المتأصلة في النماذج القائمة على المحاسبة، مثل استخدامها للتكاليف التاريخية، والفشل في التقاط الأصول غير الملموسة والتقلبات المستقبلية المتوقعة، ومحدودية الموارد (Habib et al., 2020a)، غير أنه بمراجعة الأبحاث السابقة تبين أن المقاييس المحاسبية مثل (Altman (1968); Ohlson's (1980) & Zmijewski (1984)، بالإضافة إلى المقاييس الأكثر بدائية مثل رأس المال العامل السلبي والتدفقات النقدية التشغيلية السلبية (OCF) ونسبة تغطية الفائدة هي الأكثر شيوعًا ونادرًا ما يتم استخدام مقاييس أكثر تطوراً تعتمد على السوق، ولا يزال التيار الرئيسي للبحوث المحاسبية يعتبر قدرة البيانات المالية على تقييم الضائقة المالية أمراً مهماً، وقد يكون السبب في ذلك هو أن الضائقة المالية توفر سياقاً يمكن من خلاله تقييم مدى جودة المعلومات المالية؛ وهي نقطة محورية واهتمام رئيسي لواقعي السياسات ومحترفي المحاسبة (Beaver et al., 2011). كما تعد تلك النماذج الحل الوحيد الذي يمكن تطبيقه من قبل البنوك كمقرضين، أو من قبل المستثمرين الذين يحملون سندات دين لشركات غير مدرجة في البورصة

(Altman et al., 2017).

ويرى (Altman et al., 2017) أن هناك اختلاف بسيط في الدقة التنبؤية للنماذج القائمة على المحاسبة والنماذج القائمة على السوق؛ ومع ذلك، فإن استخدام النماذج القائمة على المحاسبة يسمح بمستوى تنبؤي أعلى بمخاطر الفشل المالي للشركات، وقدم دليلاً على أن درجة Z لـ Altman تعمل بشكل جيد إلى حد معقول بالنسبة لمعظم البلدان ويبلغ دقة التنبؤ للنموذج حوالي 75%، ويمكن تحسين دقة التصنيف بشكل أكبر (أعلى من 90%). وبناءً عليه مازال يستخدم نموذج Z-Score في جميع أنحاء العالم كأداة رئيسية أو داعمة للإفلاس أو التنبؤ بالضائقة المالية، كما قدم (Tinoco & Wilson, 2013) دليلاً على أن استخدام نموذج Z-Score الأصلي كأحد المعايير لتقييم القوة المالية للشركات يحقق دقة تصنيف جيدة للغاية في حالة الشركات المتعثرة مالياً تصل إلى 81%؛ ومع ذلك، كان هذا أقل صحة بالنسبة لتنبؤات الشركات غير المتعثرة.

من جانب آخر قام الباحثون بدمج العديد من المتغيرات في نموذج تنبؤي للضائقة المالية لتحسين قوته التفسيرية، وبناءً على ذلك قاموا بتصنيف محدداتها إلى؛ محددات أساسية على مستوى الشركة، محددات الاقتصاد الكلي، ومحددات حوكمة الشركات. وتتضمن المتغيرات الخاصة بالشركة، على سبيل المثال؛ دورة حياة الشركات (Koh et al., 2015)، استثمارات البحث والتطوير (Hilliard & Zhang, 2023)، والإفصاحات السردية (Wang et al., 2020; Karina & Soenarno, 2022)، والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ضمن تقرير المراجع (Camacho-Miñano et al., 2023)، وأنشطة المسؤولية الاجتماعية (Boubaker et al., 2020). بينما تشمل عوامل الخطر على المستوى الكلي؛ معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، الديون السيادية، وأسعار الصرف والفائدة وسياسة الائتمان، ودورات الأعمال (Li et al., 2018; Restianti & Agustina, 2021)، وهذا وتشمل متغيرات حوكمة الشركات خصائص مجلس الإدارة (Manzaneque et al., 2016; Balasubramanian et al., 2019; García & Herrero, 2021; Li et al., 2021)، وخصائص الرئيس التنفيذي (Li et al., 2021)، وهيكمل الملكية (Shahwan, 2015; Udin et al., 2017; Li et al., 2021).

رابعاً: تقييم أثر الضائقة المالية على جودة التقارير المالية

وفقاً للأدبيات البحثية الحالية، غالباً ما تُرى مناهج المحاسبة العدوانية عندما يكون لدى المديرين

حوافز كبيرة للتلاعب بالأرباح (Zimon et al., 2021)، وتُظهر الأدلة أن الاستفادة الكاملة من التعويضات الإدارية، وخفض القلق الوظيفي، وزيادة الشهرة، وتقليل الضغط الضريبي، والتأثير على مفاوضات العمل، وخفض تكاليف الوكالة، وزيادة الميزة التنظيمية، وما إلى ذلك، هي أهم دوافع المديرين للقيام بأنشطة إدارة الأرباح (Fan et al., 2010; Hassan & Ahmed, 2012; Rodriguez-Ariza et al., 2016; Ajina & Habib, 2017; Zimon et al., 2021).

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد البعض أن المديرين يواجهون تكاليف شخصية كبيرة إذا كانت أعمالهم متدهورة مالياً ومهددة بالإفلاس (Singhal & Zhu, 2013)، ولذلك يكون لدى المديرين حافز قوي لتقليل احتمالية الإفلاس في شركاتهم للحصول على مكانة أفضل في السوق، وعلى هذا النحو؛ اختبرت العديد من الدراسات الحديثة سلوكيات الشركات المتعثرة وبشكل خاص، تحققت مجموعة كبيرة منها طبيعة العلاقة بين مخاطر الإفلاس وجودة التقارير المالية، وتوصلت أغلبها على أن الشركات المتعثرة والتي تمر بأزمات مالية تعتمد أكثر على التلاعب في الأرباح المحاسبية. وفي هذا الصدد، تناولت دراسة (EL Deeb & Ramadan (2020) تأثير الضائقة المالية وحجم الشركة وجودة المراجعة على إدارة الأرباح، بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وأظهرت النتائج أن الضائقة المالية وجودة المراجعة تؤثران بشكل كبير على ممارسات إدارة الأرباح، بينما لم يكن لحجم الشركة أي تأثير.

وفي نفس السياق، اختبرت دراسة (Kurniawati & Panggabean (2020) ما إذا كان حجم الشركة والضائقة المالية وجودة المراجعة تحفز ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرفية، وأكدت نتائجها أيضاً على وجود تأثير إيجابي كبير للضائقة المالية على إدارة الأرباح وذلك كمحاولة من الشركات لاستدامة عمرها، وجذب المستثمرين ورفع المكانة الاجتماعية لها، بينما كان لحجم الشركة تأثير سلبي على إدارة الأرباح، في حين لم يكن لجودة المراجعة أي تأثير على إدارة الأرباح.

وأكدت نتائج دراسة (Haji-Abdullah & Wan-Hussin (2009) على وجود تأثير عكسي لمخاطر تعرض الشركات للضائقة المالية على جودة التقارير المالية، غير أن لجان المراجعة قد تلعب دور رقابي هام في الحد من هذا التأثير، وتعزز تلك النتيجة أهمية إدراج متغير الضائقة للتنبؤ بشفافية الشركات، كما أشارت دراسة (Choi et al. (2021، إلى أن الشركات المتعثرة تميل إلى إخفاء أزماتها المالية من خلال التلاعب بالأرباح. ومع ذلك، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات

أضعفت هذا التأثير الإيجابي لما لها من تأثير على تحسين الأداء، والحد من المخاطر، واستجابة السوق، وبالتالي كلما كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات أفضل كلما قل عدد المديرين الذين يحاولون إدارة الأرباح حتى لو تعرضوا لضائقة مالية مؤقتة.

ويبحث دراسة (Wiratno et al. (2023)، طبيعة العلاقة بين الضائقة المالية وإدارة الأرباح المتركمة، والدور الذي تلعبه جودة المراجعة في هذا الارتباط، وقدمت الدراسة أدلة تجريبية على أن الشركات التي تعاني من ضائقة مالية تشارك في إدارة الأرباح المتركمة التي تزيد الدخل، ولكن هذه المشاركة تكون أقل عندما يتم مراجعة الشركات من قبل شركات المراجعة الأربع الكبرى. وبالمثل أفادت دراسة (Oktrivina (2022 أن الضائقة المالية لها تأثير إيجابي كبير على إدارة الأرباح، غير أن جودة المراجعة تضعف من هذا التأثير.

واختبرت دراسة (Mukhtaruddin et al. (2022 ما إذا كانت لجودة المراجعة تأثير معدل على العلاقة بين الضائقة المالية وإدارة الأرباح والاحتيايل في البيانات المالية، وكشفت النتائج على وجود تأثير إيجابي كبير للضائقة المالية وإدارة الأرباح على تقديم بيانات مالية احتيالية، وتلعب جودة المراجعة دور هام في تخفيف العلاقة بين الضائقة المالية والاحتيايل في البيانات المالية، ومع ذلك فإنها غير قادرة على تخفيف العلاقة بين إدارة الأرباح والاحتيايل المالي، كما وجدت دراسة (Puspita et al. (2022 أن الضائقة المالية تؤثر سلباً على سلامة البيانات المالية بعكس الحوكمة الرشيدة للشركات التي كان لها تأثير إيجابي، ومع ذلك فإن زيادة جودة المراجعة يحد من إنتاج بيانات مالية احتيالية من قبل الشركات المتعثرة مالياً.

وأفادت دراسة (Viana Jr et al. (2022، بأن الشركات التي تواجه ضائقة مالية تتخرب بشكل أكبر في إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات لزيادة الدخل في الأسواق الناشئة، وأن هذه المشاركة أقل في الشركات التي تخضع لمراجعة الحسابات من قبل الشركات الأربع الكبرى مقارنة بتلك التي يتم مراجعتها من قبل شركات مراجعة بخلاف ذلك. وفي نفس السياق، أكدت دراسة Sampurno et al. (2023، بوجود تأثير إيجابي كبير للضائقة المالية على إدارة الأرباح، حيث تميل إدارة الشركات المقيدة مالياً بزيادة الأرباح المعلن عنها في فترة محاسبية معينة، دون نمو مماثل في أرباح الشركة على المدى الطويل وذلك لتلبية المصالح الشخصية لهم أو تعزيز القيمة السوقية للشركة

بحيث تبدو مريحة لمستخدمي المعلومات المالية، هذا ولم يكن لجودة المراجعة أي تأثير على إدارة الأرباح.

وقدمت دراسة (Wawo & Habbe (2023) دليل تجريبي حول الدور المعدل لجودة المراجعة على العلاقة بين الضائفة المالية والتدفق النقدي الحر، وإدارة الأرباح، وأظهرت النتائج أن التدفقات النقدية الحرة تميل إلى تقليل إدارة الأرباح المتراكمة في الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع أصحاب الشركات، بينما كان للضائفة المالية تأثيراً إيجابياً على إدارة الأرباح المتراكمة، غير أن جودة المراجعة تلعب دور مؤثر في تعديل تلك العلاقة. وبتحليل الفروق بين الأوضاع المالية الجيدة والسيئة للشركات لتحديد أثر ذلك على جودة التقارير المالية، أظهرت نتائج دراسة (Karina (2018 أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع المالي للشركة وإدارة الأرباح وجودة المراجعة، حيث تميل الشركات التي تعاني من ظروف مالية سيئة إلى إدارة الأرباح بشكل أكبر والاستعانة بمراجعين من خارج الشركات الأربع الكبرى.

وعلى النقيض، يؤكد تيار آخر من الباحثين على أنه ليس كل المديرين الذين يواجهون صعوبات مالية يتصرفون بطريقة انتهائية، كما قد يميل المديرون إلى عدم الانخراط في إدارة الأرباح في ظل هيكل رقابة وحوكمة قوي، كما قد تلعب أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المثالية بالرؤية الإدارية طويلة المدى وتقليل عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى تقليل التلاعب بالأرباح وتحسين الأداء. وفي هذا الصدد، أفادت دراسة (Fajariyah & Susilo (2021 بعدم وجود تأثير للحوكمة الجيدة للشركات مقاسة بجودة المراجعة والضائفة المالية على جودة التقارير المالية، كما فشلت في إثبات الدور المعدل لإدارة الأرباح الحقيقية على تلك العلاقة.

ويرى (Zang (2012 أنه غالباً ما تميل الشركات المتعثرة إلى إدارة الأرباح بالاستحقاقات وتجنب إدارة الأرباح الحقيقية نظراً لارتفاع التكاليف الهامشية للانحراف عن الأساليب التجارية المثالية، والتي تتطلب عادةً تعديل الاستراتيجيات أو العمليات الأساسية للشركة وعلى نفس المنوال يجادل Li et al. (2020)، بأنه نظراً لأن إدارة الأرباح الحقيقية تعدل الأرباح من خلال تغيير الإجراءات الاقتصادية للشركات، مثل الترويج غير المنتظم في نهاية الفترة المحاسبية، أو توفير سياسات انئمان متراخية، أو انخفاض نفقات البحث والتطوير، مما يحمل الشركة تكاليف أعلى، لذلك فإن تطبيق ممارسة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق أسهل وأكثر فعالية من حيث التكلفة للشركات

المتعثرة مالياً. غير أن دراسة كلٍ من (Campa (2015 & 2019) أكدت على اعتماد الشركات المتعثرة على إدارة الأرباح الحقيقية. ووجدت دراسة (Agrawal & Chatterjee (2015 أن الشركات التي لديها مستوى أقل من الضائقة المالية تتخرب في إدارة أرباح أكبر من الشركات التي تعاني من ضائقة أعلى.

وخلصت دراسة (Habib et al. (2013، أن مديري الشركات المتعثرة ينخرطون بشكل أكبر في ممارسات إدارة الأرباح التي تؤدي إلى انخفاض الدخل مقارنة بنظرائهم في الشركات التي تمتلك قوة مالية، كما وجدت بعض الأدلة على تأثير الأزمة المالية العالمية على الارتباط بين الضائقة المالية وإدارة الأرباح. هذا، وأظهرت نتائج دراسة (Hasan et al., (2018، عدم وجود ارتباط بين مستوى جودة الأرباح ومخاطر الضائقة المالية في جميع نماذج التنبؤ بالضائقة، باستثناء Ohlson's (1980). ووفقاً لـ (Linck et al. (2013، تميل الشركات ذات القيود المالية إلى التلاعب بالأرباح عندما تتاح لها فرص استثمارية مربحة فقط لكي تتمكن من اقتراض الأموال بنجاح وتحقيق كفاءة الاستثمار.

ويتبين مما سبق وجود نتائج غير متسقة فيما يتعلق بتأثير الضائقة المالية للشركات على جودة التقارير المالية، ومع ذلك تميل الدراسة الحالية إلى الآراء التي ترى أن مديري الشركات المتعثرة غالباً ما يلجأون إلى إدارة الأرباح بالمستحقات مما يخفض جودة التقارير المالية، بسبب الخوف من فقدان وظائفهم، أو انتهاك تعهدات الديون وتجنب تهديد الشطب والإفلاس. وبناءً عليه، تقترح الفرض الأول التالي:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضائقة المالية للشركات على جودة التقارير المالية".

خامساً: تقييم أثر الضائقة المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة

تعد البيانات المالية أداة فعالة لتقييم أداء الشركة والكفاءة الإدارية، لذلك من المحتمل أن يشارك المدراء في التلاعب بالأرباح داخل المخطط التنظيمي للتظاهر بأنهم مديرين تنفيذيين أخلاقيين (Hassan & Ahmed, 2012; Zimon et al., 2021)؛ كما قد تتخفف جودة التقارير المالية بشكل لافت للنظر عندما يستخدم المديرون المرونة الموجودة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لحساب الأرباح (Qawqzeh et al.,

(2020)، وأحياناً ما يبنون أساليب محاسبية تزيد من إيراداتهم لتغطية الأداء المالي الضعيف (Campello et al., 2010; Habib et al., 2013; Zimon et al., 2021) والإبلاغ عن أرباح الشركة عند المستوى المثالي (Salehi et al., 2020; Zimon et al., 2021).

ربما تكون إحدى القضايا الأقل شهرة هي كيفية تصرف المديرين في المواقف الاقتصادية التي تضعهم تحت ضغوط مالية شديدة تجاه التقارير المالية خاصة إذا تعرضت الشركات للإفلاس، في مثل هذه الحالات يمكن للضغوط المالية الكارثية أن تؤثر بشدة على عمليات صنع القرار الإداري المتعلقة بالإبلاغ المالي (Li et al., 2020; Tarighi et al., 2022a)، حيث يكون لدى المديرين دوافع قوية لتشويه الأرباح (Campa, 2015; Zang, 2012; Li et al., 2020; Zimon et al., 2021)، ومن المتوقع أن تستجيب الشركات المتعثرة للمشاكل المالية من خلال اتخاذ إجراءات تعديلية للتعافي من الوضع الراهن (Li et al., 2020).

ونظرًا لتعرض الشركات المتعثرة ماليًا لعقوبات اقتصادية شديدة، لذلك قد يحاول مديري هذه الشركات إخفاء الأخبار السيئة عن وضعهم الاقتصادي وتقديم أخبار ومعلومات جيدة لسوق رأس المال وقد يدفعهم ذلك للتلاعب بالأرقام المحاسبية وخفض قابليتها للمقارنة لوقف نزيف انخفاض قيمة الشركة (Moradi et al., 2021).

وبصفة عامة، فإن حوافز سوق رأس المال والتعاقد وخوف المديرين من فقدان وظائفهم تجعلهم حريصين على إخفاء الأداء الحقيقي للشركات (Alokaily, 2014). وبشكل أكثر تفصيلاً، يمكن مواجهة الأداء المالي السيئ والخاسر للشركات التي تعاني من مشاكل مالية برد فعل سلبي من المستثمرين في السوق، قد يصل في النهاية إلى سحب رأس مالهم، كما ستواجه تلك الشركات صعوبات في التمويل لأن البنوك والمؤسسات المالية لا يمكنها الوثوق بها (Moradi et al., 2020)، لهذا السبب، من المتوقع أن يقوم المديرين بتصوير صورة جذابة وأكثر إشراقاً لوضعهم المالي حتى يتمكنوا من الحصول على الموارد المالية اللازمة للخروج من الأزمة (Moradi et al., 2021; Zimon et al., 2021). ومن جانب آخر، يُتوقع من مديري الشركات المتعثرة إظهار الأداء المالي للشركة بشكل أفضل من خلال التلاعب في بنود المستحقات (Moradi et al., 2021; Tarighi et al., 2022b)، خوفاً من فقدان وظائفهم (Moradi et al., 2021; Zimon et al., 2021; Andreou et al., 2021).

وتوثق الأبحاث السابقة أن الشركات التي تعاني من ضائقة مالية لديها حافز أكبر للتلاعب بتقاريرها المالية لإنتاج أرباح أعلى أو أقل أو لتجنب انتهاك مواثيق الديون، ومن شأن هذا الاتجاه أن يجعل مخرجات التقارير المالية للشركة أقل توافقاً مع أقرانها في الصناعة (Islam et al., 2023). وهناك أيضاً أدلة على أن إمكانية مقارنة البيانات المالية تسهل حوكمة الشركات في مراقبة الإدارة والحد من قرارات الاستثمار غير الفعالة (Kim et al., 2013; Chen et al., 2018). وعلى هذا النحو، فإن القابلية للمقارنة تساعد المديرين على اكتشاف أو منع قرارات التمويل والاستثمار المفرطة في المخاطرة والتي من شأنها أن تزيد من احتمالات الضائقة. وعلى نحو مماثل، تساعد مقارنة البيانات المالية الدائنين على تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، مما يساعدهم على تجنب تقديم قروض محفوفة بالمخاطر (Islam et al. 2023)، وأخيراً قد تكون إمكانية مقارنة البيانات المالية في حد ذاتها دالة لمخاطر فشل الشركات لأنها ترتبط بوكلاء المخاطر الشائعة الاستخدام، مثل حجم الشركة، ومديونياتها، وتقلب الأرباح والتدفقات النقدية (Klein, 2018).

ويعد التلاعب بالبيانات المالية والإفصاح غير المتجانس عنها استجابة اقتصادية محتملة للضائقة المالية، وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض قابلية القوائم المالية للمقارنة. ومع ذلك، فقد تمت مناقشة أثر مخاطر الضائقة المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة في دراسة Islam et al. (2023)، فقط حيث توصلت إلى أن الشركات المتعثرة تميل إلى إنتاج بيانات مالية تقارن بشكل ضعيف بتلك الخاصة بنظرائها.

وفي ضوء العرض السابق، تجد الدراسة الحالية وجود ندرة في الأدبيات السابقة التي تناولت أثر الضائقة المالية للشركات على قابلية القوائم المالية للمقارنة وهو ما يعد فجوة بحثية تحتاج لمزيد من البحث وبخاصة في الأسواق الناشئة، ووفقاً لذلك، تقوم هذه الدراسة بالتحقق عما إذا كانت الشركات المعرضة لخطر الانهيار المالي تسعى إلى خفض قابلية قوائمها المالية للمقارنة. وبناءً عليه سوف نقوم بإختبار الفرض التالي:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضائقة المالية للشركات على قابلية القوائم المالية للمقارنة"

القسم الثالث: منهجية الدراسة التطبيقية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٨م إلى ٢٠٢٢م، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١. تم استبعاد شركات قطاعي البنوك، والخدمات المالية غير المصرفية، نظراً لاختلاف طبيعة أنشطتها والقواعد الرقابية والحوكومية فيها مقارنة بالشركات غير المالية.
 ٢. استمرار قيد وتداول أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترة الدراسة لإمكانية الحصول على البيانات السوقية الخاصة بمتغيرات الدراسة.
 ٣. توافر التقارير المالية وغير المالية للشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٨م إلى عام ٢٠٢٢م.
 ٤. الشركات التي تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١ لأغراض قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة.
 ٥. الشركات التي تعرض تقاريرها المالية بالجنبة المصري.
 ٦. بعد تطبيق المعايير السابقة تم استبعاد القطاعات والتي تتضمن أقل من (٦) شركات، وذلك ضمن متطلبات حساب الاستحقاقات الاختيارية على المستوى القطاعي.
- ويتطبيق الشروط السابقة بلغ عدد شركات العينة (٨٣) شركة غير مالية مقسمة إلى (٧) قطاعات بإجمالي عدد مشاهدات (٤١٥) مشاهدة، ويوضح الجدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة وفقاً للتصنيف القطاعي:

جدول رقم (1)

مجتمع وعينة الدراسة وفقاً للتصنيف القطاعي

م	اسم القطاع	الشركات المقيدة	الشركات المستبعدة	شركات العينة	نسبة المساهمة ^١ (%)
١	العقارات	٣٢	٥	٢٧	٣٢.٥٤
٢	اغذية ومشروبات وتبغ	٢٧	١٢	١٥	١٨.٠٦
٣	مواد البناء	١١	١	١٠	١٢.٠٥
٤	موارد أساسية	١٥	٥	١٠	١٢.٠٥
٥	رعاية صحية وأدوية	١٨	٩	٩	١٠.٨٤
٦	سياحة وترفيه	٨	٢	٦	٧.٢٣
٧	مقاولات وإنشاءات هندسية	١١	٥	٦	٧.٢٣
	الإجمالي	١٢٢	٣٩	٨٣	%١٠٠

ثانياً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها

▪ المتغير التابع الأول: جودة التقارير المالية

قدمت الأدبيات السابقة العديد من نماذج قياس جودة التقارير المالية، ويعد استخدام إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية المقدره وفقاً لـ Jones (1991); Dechow et al (1995) من أهم النماذج المستخدمة من قبل التوجهات البحثية ذات الصلة، باعتباره مقياس عكسي لجودة التقارير المالية، وتدور فكرة النموذج فيما يلي:

أ. حساب الاستحقاقات الإجمالية بالفرق بين صافي الربح والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

$$TACC_{it} = NIBE_{it} - OCF_{it}$$

ب. حساب القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كنسبة من إجمالي الأصول أول الفترة (الاستحقاقات التي تخضع لاختيار الإدارة) وذلك على ثلاث خطوات كما يلي:

١. بناء نموذج انحدار علي مستوى كل قطاع، بحيث يكون المتغير التابع فيه إجمالي الاستحقاقات المحسوبة $TACC_{it}$ في (أ)، وتتمثل المتغيرات المفسرة في؛ (التغير في

^١ نسبة المساهمة = عدد شركات العينة داخل كل قطاع ÷ إجمالي عدد شركات العينة

الإيرادات ΔREV_{it} - التغير في حسابات الذمم المدينة ΔREC_{it} ، والأصول الثابتة القابلة للإهلاك PPE_{it} ، ويتم قسمة طرفي المعادلة على إجمالي الأصول أول الفترة A_{it-1} ، وننتهي في هذه الخطوة بتقدير معالم النموذج على مستوى قطاعي (معاملات الانحدار α_1 ، والثابت α_2 & α_3).

$$TACC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1/A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1})$$

٢. استخدام معالم النموذج على المستوى القطاعي المحسوبة في (١) لتقدير قيمة الاستحقاقات غير الإختيارية كنسبة من إجمالي الأصول أول الفترة $NDACC_{it}$ على مستوى كل شركة

$$NDACC_{it} = \alpha_1 (1/A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1})$$

٣. يتم حساب نسبة الاستحقاقات الاختيارية لكل شركة على إجمالي الأصول أول الفترة $DACC_{it}$ بالفرق بين الاستحقاقات الإجمالية والاستحقاقات غير الاختيارية

$$DACC_{it} = (TACC_{it} / A_{it-1}) - NDACC_{it}$$

وتعبر القيم المطلقة لنسبة الاستحقاقات الاختيارية إلى إجمالي أصول أول الفترة عن مدى إدارة الأرباح بحيث كلما زادت هذه القيمة دل ذلك على انخراط الشركة بشكل أكبر في ممارسات إدارة الأرباح وانخفاض جودة تقاريرها المالية، والعكس بالعكس، وعلى ذلك تعد إدارة الأرباح مقياس عكسي لجودة التقارير المالية.

▪ المتغير التابع الثاني: قابلية القوائم المالية للمقارنة

اعتمدت الدراسة في قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة على القياس التجريبي الذي طوره De Franco et al. (2011) وفقاً لما يلي:

أ. التعريف المفاهيمي لمقارنة البيانات المالية:

يحدد النموذج قابلية مقارنة البيانات المالية من الناحية المفاهيمية على النحو التالي: "يُنظر إلى شركتين على أن لهما أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة إذا كانتا تنتجان بيانات مالية متشابهة بالنظر إلى نفس مجموعة الأحداث الاقتصادية". ووفقاً لذلك يعرف النظام المحاسبي (f_i) على أنه رسم خرائط mapping من الأحداث الاقتصادية إلى البيانات المالية، ويمكن تمثيلها على النحو التالي:

Financial Statements_i = f_i(Economic Events_i) (1)

حيث يمثل f_i نظام المحاسبة للشركة i ، وتتص المعادلة (1) على أن البيانات المالية للشركة هي دالة للأحداث الاقتصادية ومحاسبة هذه الأحداث، باتباع هذا المنطق، يكون لدى شركتين أنظمة محاسبة قابلة للمقارنة إذا قامتا بإنتاج بيانات مالية مماثلة لمجموعة مطابقة من الأحداث الاقتصادية.

ب. القياس التجريبي لمقارنة البيانات المالية:

لوضع التعريف المفاهيمي للقابلية للمقارنة موضع التنفيذ، قام Franco et al. (2011) بتطوير نموذج تجريبي بسيط لنظام محاسبة الشركة في سياق المعادلة (1)، بما يتوافق مع أدبيات المحاسبة المالية التجريبية، وقام باستخدام عائد الأسهم كمؤشر للتأثير الصافي للأحداث الاقتصادية في البيانات المالية للشركة، كما استخدم الأرباح proxy للبيانات المالية باعتبارها أحد مقاييس بيان الدخل الموجزة المهمة، وبناءً على ذلك يتم قياس القابلية للمقارنة وفقاً للخطوات التالية:

الخطوة الأولى: يتم تقدير المعادلة التالية باستخدام بيانات الأربعة أعوام السابقة (Li et al., 2022):

$$Earnings_{it} = \alpha_i + \beta_i Return_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث أن:

- $Earnings_{it}$ تمثل نسبة صافي الربح السنوي قبل البنود غير العادية للشركة i عن العام t إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية الفترة.
- $Return_{it}$ يمثل عائد سعر السهم للشركة i عن العام t .
- في إطار المعادلة (2)، تعد α_i و β_i proxy لنظام المحاسبة (f_i) للشركة (i). وبالمثل، يتم تمثيل نظام المحاسبة للشركة j بواسطة α_j و β_j المقدر باستخدام الأرباح والعائد للشركة (j).

الخطوة الثانية: يتم التنبؤ بالبيانات المالية للشركتين i و j مقاسة بأرباحهم المتوقعة، باستخدام مقدرات النظام المحاسبي لكل شركة على التوالي، ولكن مع افتراض أنهما يواجهان نفس مجموعة الأحداث الاقتصادية (بمعنى تثبيت استخدام عائد الشركة i في كلا المعادلتين)، على وجه التحديد، نستخدم وظيفتي المحاسبة المقدر لكل شركة مع الأحداث الاقتصادية لشركة واحدة، كما يلي:

$$E (Earnings)_{iit} = \alpha_i + \beta_i \text{ Return}_{it} \quad (3)$$

$$E (Earnings)_{ijt} = \alpha_j + \beta_j \text{ Return}_{it} \quad (4)$$

حيث أن:

$E (Earnings)_{iit}$ - تمثل الأرباح المتوقعة للشركة i كدالة في النظام المحاسبي للشركة i وأحداثها الاقتصادية (عائد الشركة i) في الفترة t .

$E (Earnings)_{ijt}$ - تمثل الأرباح المتوقعة للشركة j كدالة في النظام المحاسبي للشركة j ، ولكن بعائد الشركة i (بافتراض أننا نحافظ على ثبات الأحداث الاقتصادية للشركتين) في الفترة t .

الخطوة الثالثة: يتم تحديد قابلية المقارنة المحاسبية بين الشركات i و j ($CompAcct_{ijt}$) كقيمة سالبة لمتوسط الفرق المطلق بين الأرباح المتوقعة باستخدام وظائف الشركة i و j .

$$CompAcct_{ijt} = -1/4 \times \Sigma |E (Earnings)_{iit} - E (Earnings)_{ijt}| \quad (5)$$

الخطوة الرابعة: يتم تكرار الخطوات السابقة لكل شركة في العينة عن كل سنة مالية ضمن التصنيف القطاعي التي تنتمي إليه (أي مع الشركات النظيرة فقط) بشرط أن تنتهي السنة المالية لهم في نفس التاريخ، وعلى ذلك يكون لكل شركة في كل سنة مالية قيم للمقارنة المزدوجة يساوي (عدد شركات القطاع - واحد)، للتوضيح بفرض أن أحد شركات العينة وليكن الشركة i تنتمي إلى قطاع يتكون من خمس شركات هي (x, y, m, j, i) معنى ذلك أن الشركة i لديها أربع قيم للمقارنة المزدوجة في كل سنة مالية بينها وبين الشركة x ، والشركة y ، والشركة m ، والشركة j ، وهكذا بالنسبة لباقي الشركات.

الخطوة الخامسة: يتم تصنيف جميع قيم المقارنة المزدوجة لكل شركة في كل عام من أعلى لأدنى قيمة، وتعد القابلية للمقارنة وسيط هذه القيم، وتشير القيم الأكبر بأن هذه الشركة لديها وظائف محاسبية أكثر تشابهاً (مقارنة) مع تلك الموجودة في مجموعة النظراء في الصناعة في العام t .

▪ المتغير المستقل: الضائقة المالية للشركات

استندت الدراسة في قياس الضائقة المالية للشركات على نموذج Z-Score لـ (Altman, 1968)، وهو مؤشر يعتمد على خمس نسب مالية لمخاطر الإفلاس تضم مقاييس؛ السيولة، الرفع المالي الدفترى، الرحبة التراكمية، الرفع المالي السوقي، ودوران الأصول، باستخدام الصيغة التالية:

$$Z\text{-Score} = 1.2A + 1.4B + 3.3C + 0.6D + 1.0E$$

حيث أن:

- A = رأس المال العامل/إجمالي الأصول؛
- B = الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول؛
- C = الأرباح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول؛
- D = القيمة السوقية لحقوق الملكية / إجمالي الالتزامات؛
- E = المبيعات / إجمالي الأصول

وفي ضوء درجة Z تشير الدرجة الأكبر من 2.67 إلى السلامة المالية للشركة، في حين تشير الدرجة الأقل من 1.81 إلى ضائقة مالية، وغالبًا ما تمثل القيم من 1.81 إلى 2.67 المنطقة الرمادية. ومعنى ذلك أن درجة Z تعبر عن القوة المالية للشركة، ومن أجل تسهيل مناقشة النتائج التجريبية، قامت الدراسة بإجراء تعديل بسيط عن طريق ضرب درجة Z في -1 للدلالة على الضائقة المالية (Li et al., 2020; Viana Jr et al., 2022)

▪ المتغيرات الحاكمة

لجعل النتائج أكثر واقعية؛ فإن الدراسة أخذت في الحسبان العوامل الأخرى الإضافية التي تؤثر على جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة، وتعد أكثر هذه العوامل شيوعًا في ضوء ما جاء بالدراسات السابقة؛ حجم الشركة (Size) الذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، معدل العائد على الأصول (ROA) والذي تم قياسه بصافي الربح إلى إجمالي الأصول، والرافعة المالية (LEV) التي تم قياسها بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، الملموسية (TAN) التي تم قياسها من خلال نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، معدل نمو المبيعات (GRO) الذي تم قياسه من خلال الفرق بين إجمالي المبيعات في السنة الحالية والسنة السابقة مقسومًا على إجمالي

المبيعات في السنة السابقة، بالإضافة إلى حجم مكتب المراجعة (Big4) والذي يعبر عنه بمتغير وهمي يساوي واحد للشركات التي روجعت بواسطة مكاتب المراجعة Big-4، صفر بخلاف ذلك.

ثالثاً: مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها على القوائم المالية للشركات محل الدراسة والمفصح عنها على موقع البورصة المصرية <http://www.egx.com.eg> وموقع مباشر <https://www.mubasher.info>، بالإضافة لموقع Investing <https://www.investing.com>.

القسم الرابع: تحليل ومناقشة نتائج اختبارات الفروض

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي رقم (2&3) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة والمتقطعة وتظهر نتائج الإحصاء الوصفي ما يلي:

- بلغ متوسط نسبة القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول أول الفترة على مستوى شركات العينة (0.125)، وبمدى يتراوح بين (0.0002) و (0.572)، وانحراف معياري (0.128)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في الاستحقاقات الاختيارية بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة المحاسبية (-0.16)، وبمدى يتراوح بين - (0.977) و (-0.03)، وانحراف معياري (0.133)، ويشير ذلك أن هناك تباين كبير بين شركات العينة فيما يتعلق بالقابلية للمقارنة وهذا ما يظهره الحد الأدنى والأعلى.
- بلغ متوسط الضائقة المالية للشركات مستوى شركات العينة (-2.163)، وبمدى يتراوح بين (-5.502) و (-0.067)، وانحراف معياري (1.127)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في الاستحقاقات الاختيارية بين تلك الشركات.

جدول رقم (2)

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	المتغيرات المتصلة	
0.572	0,0002	0.128	0.125	415	DACCit	إدارة الأرباح
-0.03	-0.977	0.133	-0.16	415	CompAcct	القابلية للمقارنة
-0.067	-5.502	1.127	-2.163	415	ZScore	الضائقة المالية
0.493	-0.492	0.106	0.066	415	ROA	الربحية
26.215	17.706	1.974	21.134	415	SIZE	حجم الشركة
² 1.209	0.017	0.219	0.461	415	LEV	الرافعة المالية
0.865	0.011	0.237	0.374	415	Tangibility	الملموسية
1.582	-0.915	0.252	0.101	415	Growth	نمو المبيعات

جدول رقم (3)

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتقطعة

القيمة (0)		القيمة (1)		Total	المتغيرات المتقطعة	
Percent	Freq.	Percent	Freq.		BIG4	حجم مكتب المراجعة
57.35	238	42.65	177	415		

ثانياً: التوزيع الطبيعي للمتغيرات المتصلة

لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، قامت الدراسة بفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي بالاعتماد على اختبار Shapiro-Wilk W test، ووفقاً لذلك فإن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار ($Prob > z$) أكبر من 0,05، ويوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج اختبار مدى تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي:

² يشير ارتفاع الحد الأعلى للرافعة المالية عن الواحد الصحيح أن بعض الشركات لديها حقوق ملكية بالسالب

جدول (4)

نتائج اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk W test for normal data

Prob>z	Z	V	W	Obs	Variable
0.000	9.220	47.858	0.832	415	DACCit
0.000	9.535	54.620	0.808	415	CompAcct
0.000	6.492	15.238	0.946	415	Z_Score
0.000	7.766	26.001	0.909	415	ROA
0.000	5.343	9.410	0.967	415	SIZE
0.000	5.316	9.305	0.967	415	LEV
0.000	6.512	15.364	0.946	415	Tangibility
0.000	9.437	52.421	0.816	415	Growth

وبفحص نتائج الجدول رقم (4) لوحظ أن قيم المعنوية $Prob>z$ أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، إلا أن حجم العينة محل الدراسة أكبر من (30) مفردة حيث بلغ عدد المشاهدات (415) مشاهدة، وبالتالي فلا يوجد تأثير لعدم تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي على مدى دقة نماذج الدراسة.

ثالثاً: التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة

اعتمدت الدراسة في اختبار فرضيها الأول والثاني على النماذج الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات الزمنية المتقطعة Panel Data باستخدام البرنامج الإحصائي Stata/IC 15، والتي تجمع بين أسلوب البيانات القطاعية Cross sectional Data وأسلوب بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data ويتم ذلك من خلال تطبيق الخطوات التالية:

- تطبيق نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لتحديد التأثير المقدر، وتقييم جودة وصلاحيته النموذج المقدر، حيث تقوم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS على عدد من الافتراضات وإذا ما تحققت هذه الافتراضات فإننا نحصل على تقديرات غير متحيزة ومتسقة وكفؤة (أقل تباين مقارنة بالطرق الأخرى). وعلى ذلك فإن مخالفة واحد أو أكثر منها سيؤدي إلى الوصول إلى نتائج لا تتناسب مع البيانات الأصلية للنموذج ولا مع النظرية الاقتصادية

ومنطقها وبالتالي فإن استخدام النموذج المقدر للوصف والتفسير والتحليل والتنبؤ قد يعطي نتائج مضللة يترتب عليها قرارات اقتصادية خاطئة الأمر الذي يترتب عليه ضرورة إدخال تعديلات مهمة على النموذج المقدر أو استخدام طرق إحصائية أخرى أكثر دقة. وتتمثل المشاكل الرئيسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التقدير؛ مشكلة التداخل الخطي، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات تباينات حد الخطأ، ومشكلة عدم تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي.

- في حالة عدم وجود مشاكل تتعلق بافتراضات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، يتم الاعتماد على النماذج المستخدمة لتحليل الـ Panel Data والتي تتمثل في؛ نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model والذي ينظر للبيانات على أنها مشاهدات لشركات مختلفة وبالتالي يأخذ في الاعتبار الفروق بين الشركات لكنه لا يأخذ الاختلافات عبر السلسلة الزمنية للبيانات في الحسبان، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model وهذا النموذج يأخذ في اعتباره الاختلافات بين الشركات وكذلك الاختلافات عبر الزمن. ويتم تحديد النموذج الأمثل لتمثيل البيانات من نمودجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية بناءً على اختبار Hausman Test، حيث يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل إذا كانت $(P_Value < 0.05)$ والعكس صحيح، كما يتبين في اختبار الفرض الثاني للدراسة.

- في حالة عدم تحقق واحد أو أكثر من افتراضات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيتم استخدام طرق إحصائية أخرى أكثر دقة كما في حالة اختبار الفرض الأول للدراسة، حيث تبين في ضوء الاختبارات الإحصائية وجود مشكلتي عدم ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي وكذلك عدم تبعيته للتوزيع الطبيعي وبناءً على ذلك تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل.

١. اختبار أثر الضائقة المالية للشركات على جودة التقارير المالية:

لاختبار مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضائقة المالية للشركات على جودة التقارير المالية"، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كما هو موضح بالجدول (5).

جدول (5)

نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الضائقة المالية على جودة التقارير المالية باستخدام نموذج OLS

Sig	Interval	95% Conf	p-value	t-value	St.Err	Coef.	DACCit
**	0.023	0.002	0.021	2.32	0.005	0.012	ZScore
***	0.789	0.609	0.000	15.25	0.046	0.699	ROA
***	-0.006	-0.019	0.000	-3.76	0.003	-0.013	SIZE
**	0.098	0.005	0.032	2.16	0.024	0.051	LEV
	0.027	-0.022	0.836	0.21	0.013	0.003	BIG4
***	0.095	0.014	0.008	2.65	0.021	0.055	Tangibility
	0.043	-0.032	0.779	0.28	0.019	0.005	Growth
***	0.454	0.198	0.000	5.01	0.065	0.326	Constant
0.128		SD dependent var		0.125		Mean dependent var	
415		Number of obs		0.432		R-squared	
0.000		Prob > F		44.200		F-test	
-719.096		Bayesian crit. (BIC)		-751.322		Akaike crit. (AIC)	
*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$							

ولتحديد جودة وصلاحيّة النموذج المقدر، تم إجراء العديد من اختبارات الصلاحيّة وهي؛ استخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF لمتغير مستقل معين عن القيمة (10) يعني ذلك تسبب هذا المتغير في مشكلة ازدواج خطي. وإجراء اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج اختبار Wooldridge أكبر من 0.05، نقبل الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، وكذلك اختبار White's Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity بحيث إذا كانت $Prob > \chi^2$ أقل من 0.05 معنى ذلك وجود المشكلة، وللتحقق من تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من عدمه تم إجراء اختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data حيث أن حد الخطأ لا يتبع للتوزيع الطبيعي إذا كانت $Prob > z$ أقل من 0.05 والعكس صحيح. وتوضح الجداول التالية (9 & 8 & 7 & 6) نتائج تلك الاختبارات:

جدول (6)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test

H0: no first-order autocorrelation		
F(1, 82) =	3.431	
Prob > F =	0.0676	

جدول رقم (7)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor

1/VIF	VIF	Variable
0.517	1.936	SIZE
0.585	1.709	BIG4
0.642	1.558	ZScore
0.839	1.192	LEV
0.952	1.05	Tangibility
0.954	1.049	ROA
0.979	1.022	Growth
.	1.359	Mean VIF

وفي ضوء نتائج الجدولين (6 & 7)، يتم قبول الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبوياقي Autocorrelation، حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أكبر من 0.05، كما أنه وفقاً لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الأزواج الخطى المتعدد Multicollinearity.

بينما يتضح من نتائج اختبار White's Test، في الجدول (8) وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبوياقي حيث كانت $Prob > \chi^2$ أقل من 0.05. ووفقاً لاختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data تبين أيضاً أن حد الخطأ لا يتبع للتوزيع الطبيعي حيث كانت $Prob > z$ أقل من 0.05، وهذا ما أوضحه الجدول (9).

جدول (8)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار White's test

against Ha: unrestricted heteroskedasticity			
chi2(34) = 150.73			
Prob > chi2 = 0.0000			
Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test			
P	Df	chi2	Source
0.000	34	150.730	Heteroskedasticity
0.024	7	16.080	Skewness
0.045	1	4.030	Kurtosis
0.000	42	170.840	Total

جدول (9)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Shapiro-Wilk W test

Prob>z	Z	V	W	Obs	Variable
0.000	5.108	8.524	0.970	415	Residuals

ولمعالجة مشاكل عدم ثبات التباين لحد الخطأ وعدم تبعيته للتوزيع الطبيعي تم تقدير النموذج مرة أخرى باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل والوصول لنتائج أكثر دقة للنموذج المقدر ويوضح الجدول (10) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرض الأول:

جدول (10)

نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الضائقة المالية على جودة التقارير المالية باستخدام نموذج

FGLS regression

Sig	Interval	95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	DACCit
***	0.015	0.007	0.000	5.778	.002	0.011	ZScore
***	0.278	0.165	0.000	7.698	.029	0.221	ROA
***	-0.006	-0.013	0.000	-5.738	.002	-0.01	SIZE
***	0.059	0.021	0.000	4.12	.01	0.04	LEV
***	-0.01	-0.035	0.001	-3.411	.007	-0.022	BIG4
	0.086	-0.029	0.324	0.99	.029	0.029	Tangibility
	0.045	-0.041	0.917	0.10	.022	0.002	Growth
***	0.356	0.224	0.000	8.572	.034	0.29	Constant
0.128		SD dependent var		0.125	Mean dependent var		
405.084***		Chi-square		415	Number of obs		
*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$							

ويتضح من الجدول (11) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (405.084) عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0.432) مما يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (43.2%) من التغيرات في انخفاض جودة التقارير المالية مفاصة بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي (مستوى معنوية 1% فأقل) لكلٍ من (الضائقة المالية Z-Score، معدل العائد على الأصول ROA، والرافعة المالية LEV) على ممارسات إدارة الأرباح بالاستحقاقات بمعنى أن لها تأثير سلبي على جودة التقارير المالية، بينما يوجد تأثير سلبي ومعنوي (مستوى معنوية 1% فأقل) لكلٍ من (جودة المراجعة BIG₄، وحجم الشركة SIZE) على ممارسات إدارة الأرباح بالاستحقاقات بمعنى أن لها تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية، هذا ولا يوجد تأثير لكل من (الملموسية Tangibility، ونمو الشركة Growth) على جودة التقارير المالية، وبناءً على ذلك تكون معادلة خط الانحدار وفقاً لنموذج FGLS regression كما يلي:

$$\text{DACCit} = 0.29 + 0.011 \text{ Z-Score} + 0.221 \text{ ROA} - 0.01 \text{ SIZE} + 0.04 \text{ LEV} - 0.022 \text{ BIG4} + 0.029 \text{ Tangibility} + 0.002 \text{ Growth}$$

ووفقاً لذلك، يتم قبول الفرض الأول للدراسة وهو "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضائقة المالية للشركات على جودة التقارير المالية"، ومعنى ذلك أن الشركات المتعثرة والتي تمر بأزمات مالية تعتمد أكثر على التلاعب في الأرباح المحاسبية وخفض جودة تقاريرها المالية، حيث تحت مخاطر الضائقة المالية المديرين على الانخراط أكثر في أشكال مختلفة مناهج المحاسبة العدوانية لتعظيم منافعهم الخاصة. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كلٍ من (EL Deeb & Ramadan, 2020; Kurniawati & Panggabean, 2020; Choi et al., 2021, Oktrivina, 2022; Viana Jr et al., 2022; Mukhtaruddin et al., 2022; Puspita et al., 2022; Wawo & Habbe, 2023; Sampurno et al., 2023; Wiratno et al., 2023) ، بينما تختلف مع نتائج دراسة كلٍ من (Agrawal & Chatterjee, 2015; Hasan et al., 2018; Campa, 2015 & 2019; Fajariyah & Susilo, 2021).

٢. اختبار أثر الضائقة المالية للشركات على قابلية القوائم المالية للمقارنة:

لاختبار مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضائقة المالية للشركات على قابلية القوائم المالية للمقارنة"، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كما هو موضح بالجدول (11). ولتحديد جودة وصلاحيّة النموذج المقدر، تم إجراء العديد من اختبارات الصلاحيّة وهي؛ اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الأزواج الخطي المتعدد Multicollinearity، اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ Autocorrelation، واختبار White's Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين لحد الخطأ Heteroskedasticity، واختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data للتحقق من تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي. وتوضح الجداول التالية (12 & 13 & 14 & 15) نتائج تلك الاختبارات:

جدول (11)

نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الضائقة المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة باستخدام نموذج OLS

Sig	Interval	95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	CompAcct
***	-0.288	-0.513	0.000	-7.01	0.057	-.401	ZScore
	0.049	-0.013	0.256	1.14	0.016	.018	ROA
*	0.016	-0.001	0.083	1.74	0.004	.007	SIZE
**	-0.011	-0.127	0.02	-2.33	0.03	-.069	LEV
**	0.000	-0.026	0.046	-2.00	0.007	-.013	BIG4
	0.043	-0.058	0.768	-0.30	0.026	-.008	Tangibility
	0.046	-0.047	0.98	-0.03	0.024	-.001	Growth
***	-0.129	-0.448	0.000	-3.56	0.081	-.289	Constant
	0.133				-0.160		Mean dependent var
	415				0.193		R-squared
	0.000				13.892		F-test
	-535.803				-568.029		Akaike crit. (AIC)
*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$							

جدول (12) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test

H0: no first-order autocorrelation	
F(1, 82) =	3.820
Prob > F =	0.0540

ووفقاً لاختبار معامل تضخم التباين (VIF) كما يتضح من الجدول (7) انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، كما يتم قبول الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا Autocorrelation، حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أكبر من 0.05 كما هو موضح بالجدول (12).

كما يتضح أيضاً من نتائج اختبار White's Test، في الجدول (13) عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبقايا حيث كانت $Prob > \chi^2$ أكبر من 0.05. كما أن حد الخطأ يتبع للتوزيع الطبيعي ووفقاً لاختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data حيث كانت $Prob > z$ أكبر من 0.05، وهذا ما أوضحه الجدول (14).

جدول (13) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار White's test

against Ha: unrestricted heteroskedasticity			
$\chi^2(34) = 30.45$			
Prob > $\chi^2 = 0.6423$			
Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test			
P	Df	χ^2	Source
0.642	34	30.450	Heteroskedasticity
0.026	7	15.900	Skewness
0.093	1	2.820	Kurtosis
0.208	42	49.170	Total

جدول (14)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Shapiro-Wilk W test

Prob>z	Z	V	W	Obs	Variable
0.109	1.230	1.675	0.994	415	Residuals

ونظرًا لعدم وجود مشاكل تتعلق بافتراضات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، سوف يتم الاعتماد على النماذج المستخدمة لتحليل الـ Panel Data والتي تتمثل في؛ نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model ، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model. ويتم تحديد النموذج الأمثل لتمثيل البيانات بناءً على اختبار Hausman Test، كما هو موضح بالجدول (15).

جدول (15) نتائج اختبار (Hausman Test)

Hausman (1978) specification test	
Coef.	
62.518	Chi-square test value
0.000	P-value

ويوضح اختبار Hausman Test أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل لتمثيل بيانات النموذج حيث انخفضت P-value عن 0.05، وبناءً عليه تم عرض نتائج الانحدار المتعدد لأثر الضائقة المالية للشركات على قابلية القوائم المالية للمقارنة وفقاً لنموذج Fixed Effects Model في الجدول (16) كما يلي:

جدول (16)

نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الضائقة المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة وفقاً

نموذج Fixed Effects Model

Sig	Interval	95% Conf	p-value	t-value	St.Err	Coef.	CompAcct
***	-0.004	-0.016	0.001	-3.305	.003	-0.01	ZScore
	0.009	-0.019	0.514	-.653	.007	-0.005	ROA
***	0.01	0.002	0.005	2.816	.002	0.006	SIZE
**	-0.009	-0.078	0.013	-2.492	.017	-0.043	LEV
***	0.064	0.025	0.000	4.429	.01	0.044	BIG4
	0.086	-0.029	0.324	0.99	.029	0.032	Tangibility
	0.045	-0.041	0.917	0.10	.022	0.012	Growth
***	-0.137	-0.546	0.001	-3.27	.104	-0.342	Constant
0.133	SD dependent var		-0.160	Mean dependent var			
415	Number of obs		0.164	Overall r-squared			
0.003	Prob > chi2		21.944	Chi-square			
0.330	R-squared between		0.231	R-squared within			
*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$							

ويتضح من الجدول (16) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (21.944) عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0.33) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (33%) من التغيرات في قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- وجود تأثير سلبي ومعنوي (مستوى معنوية 5% فأقل) لكلٍ من (الضائقة المالية Z-Score ، والرافعة المالية LEV) على قابلية القوائم المالية للمقارنة، بينما يوجد تأثير سلبي ومعنوي (مستوى معنوية 1% فأقل) لكلٍ من (جودة المراجعة BIG₄، وحجم الشركة SIZE) على القابلية للمقارنة، هذا ولا يوجد تأثير لكل من (معدل العائد على الأصول ROA، الملموسية Tangibility، ونمو الشركة Growth) على القابلية للمقارنة وعليه تكون معادلة خط الانحدار وفقا لنموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model كما يلي:

$$\text{CompAcct} = -0.342 - 0.01 \text{ Z-Score} - 0.005 \text{ ROA} + 0.006 \text{ SIZE} - 0.043 \text{ LEV} + 0.044 \text{ BIG}_4 + 0.032 \text{ Tangibility} + 0.012 \text{ Growth}$$

ووفقاً لذلك، يتم قبول الفرض الأول للدراسة وهو "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضائقة المالية للشركات على قابلية القوائم المالية للمقارنة"، حيث يميل مديري الشركات المتعثرة ماليًا إلى إخفاء الأخبار السيئة عن وضعهم الاقتصادي وتقديم أخبار ومعلومات جيدة لسوق رأس المال لوقف نزيف انخفاض قيمة الشركة (Moradi et al., 2021)، وأحياناً ما يتبنون أساليب محاسبية تزيد من إيراداتهم لتغطية الأداء المالي الضعيف (Campello et al., 2010; Habib et al., 2013; Zimon et al., 2021) ومن شأن هذا الاتجاه أن يجعل مخرجات التقارير المالية للشركة أقل توافقاً مع أقرانها في الصناعة. أي أن انخفاض قابلية القوائم المالية للمقارنة والإفصاح غير المتجانس تعد استجابة اقتصادية محتملة للضائقة المالية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة Islam et al. (2023)، التي توصلت إلى أن الشركات المتعثرة تميل إلى إنتاج بيانات مالية تقارن بشكل ضعيف بتلك الخاصة بنظرائها.

القسم الخامس: نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة ومجالات البحث المستقبلية

أولاً: نتائج الدراسة

١. تعتمد الشركات المتعثرة والتي تمر بأزمات مالية على التلاعب في الأرباح المحاسبية وخفض جودة تقاريرها المالية، حيث تحت مخاطر الضائقة المالية المديرين على الانخراط أكثر في أشكال مختلفة مناهج المحاسبة العدوانية لتعظيم منافعهم الخاصة. وعلى وجه الخصوص، للاستفادة الكاملة من خطط المكافآت والحوافز الإدارية، وتحقيق الأمان الوظيفي وخفض تكاليف الوكالة، وتجنب المخالفات التعاقدية والضغوط المالية وتحقيق وفورات ضريبية، والتأثير على مفاوضات العمل، والتلاعب بأسعار الأسهم أو مقابلة تنبؤات المحللين الماليين، وزيادة الميزة التنظيمية للشركة وتجنب تهديد الشطب والإفلاس، بالإضافة لتخفيض التكاليف التنظيمية والتشريعية والسياسية.

٢. تميل الشركات المتعثرة إلى إنتاج بيانات مالية تقارن بشكل ضعيف بتلك الخاصة بنظرائها في الصناعة، حيث تؤثر الضغوط المالية الكارثية بشدة على عمليات صنع القرار الإداري المتعلقة بالإبلاغ المالي، ومن المتوقع أن تستجيب الشركات المتعثرة للمشاكل المالية من خلال اتخاذ إجراءات تعديلية للتعافي من الوضع الراهن، كما يميل مديري تلك الشركات إلى إخفاء الأخبار السيئة عن وضعهم الاقتصادي وتقديم أخبار ومعلومات جيدة لسوق رأس المال لوقف نزيف انخفاض قيمة الشركة، وأحياناً ما يتبنون أساليب محاسبية تزيد من إيراداتهم لتغطية الأداء المالي الضعيف، ومن شأن هذا الاتجاه أن يجعل مخرجات التقارير المالية للشركة أقل توافقاً مع أقرانها في الصناعة. أي أن انخفاض قابلية القوائم المالية للمقارنة والإفصاح غير المتجانس تعد استجابة اقتصادية محتملة للضائقة المالية.

ثانياً: التوصيات المقترحة للدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنها توصي بما يلي:

١. ضرورة قيام مديري الشركات المتعثرة باتخاذ كافة التدابير الوقائية وتبني إستراتيجيات إعادة الهيكلة المناسبة والتي تشمل: إعادة الهيكلة الإدارية مثل استبدال الإدارة العليا و/أو الرئيس التنفيذي؛ وإعادة الهيكلة التشغيلية التي تهدف إلى استعادة الربحية وتوليد التدفق النقدي

وتعزيز الكفاءة من خلال التحكم في التكاليف وخفض النفقات العامة؛ وإعادة هيكلة الأصول من خلال بيع خطوط الأعمال غير المربحة أو غير الأساسية أو ذات الأداء الضعيف؛ وإعادة الهيكلة المالية والتي تهدف إلى تقليل ضغوط الدفع وتستلزم تغييرات في سياسات توزيع الأرباح أو هيكل رأس المال من خلال استخدام استراتيجيات قائمة على الأسهم والديون، وقد تتطوي الاستراتيجيات القائمة على الأسهم على تخفيضات في الأرباح أو إصدار أسهم كوسيلة للاحتفاظ بالأموال أو توليدها، وتشمل الاستراتيجيات القائمة على الديون تعديل الفائدة، أو جدولة استحقاق الدين، أو تعديل نسب الدين إلى حقوق الملكية.

٢. ضرورة دمج المسائل المتعلقة بتقييم الضائقة المالية للشركات في عملية صنع القرار الاستثماري والحكم على شفافية الشركات، حيث يوفر التنبؤ بالضائقة المالية للمستثمرين رؤى قيمة حول الصحة المالية للشركات ويوفر أدلة مبدئية للثقة في التقارير المالية وقابليتها للمقارنة، مما يمكنهم ذلك من اتخاذ قرارات مستنيرة وحماية رؤوس أموالهم وإدارة مخاطر محافظهم الاستثمارية بشكل فعال وتجنب الاستثمار في الكيانات الضعيفة ماليًا، كما قد يتردد الدائنون والمساهمين المرتقبين في الإقراض أو شراء أصول مالية في الشركات المتعثرة ماليًا.

٣. لدعم مصداقية التقارير المالية على مراقب الحسابات ضرورة دمج نماذج التنبؤ بالضائقة المالية القائمة على المحاسبة عند الحكم على قدرة الشركة على الاستمرار، باعتبار أن ذلك يعد بمثابة الدليل الكافي لضمان صدق هذه التقارير وقابليتها للمقارنة ويرشد من حكمه بشأن قرار الحكم على الاستمرارية.

٤. ضرورة تشجيع الممارسات التي تنظم وتعزز عملية التطبيق والتقرير والإفصاح عن معلومات مالية أكثر جودة مع الترويج لنهج متناسق لتحقيق قابلية المقارنة، وكذلك استعراض جزاءات عدم الامتثال، على أن يراعى في ذلك طبيعة الشركات (حكومي، خاص) وأحجامها المختلفة (كبيرة، متوسطة وصغيرة). باعتبار أن جودة التقرير المالي وقابليتها للمقارنة سوف يوفر اللغة المشتركة التي تمكن الجهات المهنية والرقابية وقادة الأعمال وأصحاب المصالح للمشاركة في التحول إلى أسواق أكثر شفافية.

٥. لتحقيق الاستقرار المالي وتجنب مخاطر الإفلاس والضائقة المالية، يجب على الشركات ضرورة اتخاذ كافة التدابير التي تضمن تحقيق جدارة مرونتها المالية بما في ذلك؛ الحفاظ

على مستويات كافية من النقدية وقوة الاقتراض، الاستثمار في سندات الخزنة والحسابات البنكية القابلة للتحويل، إدارة ديونها بشكل جيد، تنوع مصادرها التمويلية، بالإضافة إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الجهات التمويلية.

٦. يجب على المديرين الماليين إدارة السياسات التمويلية بالشركات بالشكل الذي يمكنهم من الحصول على المزيد من رأس المال بمخاطر ائتمانية وتكلفة أقل ويحسن من جودة التقارير المالية ويضمن استمرارية واستدامة عمليات المنشأة، حيث يتيح التنبؤ بالمشاكل المالية لمديري الشركات في التدخل السريع لاتخاذ إجراءات مبكرة ومعالجة تلك القضايا بشكل استباقي للتعافي من الأزمة.

ثالثاً: مجالات البحث المستقبلية

تقترح الدراسة مزيد من البحث التطبيقي في النقاط التالية:

- استخدام نماذج بديلة للتنبؤ بالضائقة المالية للشركات مع بيان أثر ذلك على استدامة الأرباح وقيمة الشركة.
- دمج متغيرات جودة الحوكمة والمتغيرات السلوكية للمدير التنفيذي في نموذج تنبؤي للضائقة المالية للشركات لأغراض الحد من مخاطر الاحتيال المؤسسي.
- تقييم الدور الحوكمي المحتمل لجودة المراجعة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.
- اختبار أثر الروابط السياسية والأتعاب غير العادية للمراجعة على الضائقة المالية للشركات.
- تقدير أثر النرجسية الإدارية وتدوير المدير التنفيذي على الضائقة المالية للشركات وانعكاس ذلك على القابلية للمقارنة.

مراجع الدراسة:

- Agrawal, K., & Chatterjee, C. (2015). Earnings management and financial distress: Evidence from India. *Global Business Review*, 16(5_suppl), 140S-154S.
- Ajina, A., & Habib, A. (2017). Examining the relationship between Earning management and market liquidity. *Research in International Business and Finance*, 42, 1164-1172.
- Almaleki, M., Salehi, M., & Moradi, M. (2021). The relationship between narcissism, managerial overconfidence and comparability of financial statements of listed companies. *Journal of Facilities Management*, 19(5), 681-700.
- Alokaily, J. (2014). *Financial Reporting Quality, Auditor Remuneration and Corporate Governance: UK Evidence* (Doctoral dissertation, Durham University).
- Altman, E. I. (1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The journal of finance*, 23(4), 589-609.
- Altman, E. I., & Hotchkiss, E. (2010). *Corporate financial distress and bankruptcy: Predict and avoid bankruptcy, analyze and invest in distressed debt* (Vol. 289). John Wiley & Sons.
- Altman, E. I., Iwanicz-Drozowska, M., Laitinen, E. K., & Suvas, A. (2017). Financial distress prediction in an international context: A review and empirical analysis of Altman's Z-score model. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 28(2), 131-171.
- Andreou, C. K., Andreou, P. C., & Lambertides, N. (2021). Financial distress risk and stock price crashes. *Journal of Corporate Finance*, 67, 1-29.
- Andreou, P. C., Louca, C., & Petrou, A. P. (2017). CEO age and stock price crash risk. *Review of Finance*, 21(3), 1287-1325.
- Armstrong, C. S., Barth, M. E., Jagolinzer, A. D., & Riedl, E. J. (2010). Market reaction to the adoption of IFRS in Europe. *The accounting review*, 85(1), 31-61.

- Ashraf, S., GS Félix, E., & Serrasqueiro, Z. (2019). Do traditional financial distress prediction models predict the early warning signs of financial distress?. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(2), 55, 1-17.
- Assad, N. F., & Alshurideh, M. T. (2020). Investment in context of financial reporting quality: a systematic review. *WAFFEN-UND Kostumkd. J*, 11(3), 255-286.
- Babaei, G., Pakmaram, A., Badavar Nahandi, Y., & Rezaei, N. (2021). A model for measuring the comparability of financial statements based on the relative valuation theory. *Accounting and Auditing Review*, 27(4), 546-580.
- Balasubramanian, S. A., GS, R., P, S., & Natarajan, T. (2019). Modeling corporate financial distress using financial and non-financial variables: The case of Indian listed companies. *International Journal of Law and Management*, 61(3/4), 457-484.
- Barth, M. E., Landsman, W. R., Lang, M., & Williams, C. (2012). Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?. *Journal of accounting and economics*, 54(1), 68-93.
- Beaver, W. H. (1966). Financial ratios as predictors of failure. *Journal of accounting research*, 71-111.
- Beaver, W. H., Correia, M., & McNichols, M. F. (2011). Financial statement analysis and the prediction of financial distress. *Foundations and Trends® in Accounting*, 5(2), 99-173.
- Benmelech, E., Kandel, E., & Veronesi, P. (2010). Stock-based compensation and CEO (dis) incentives. *The Quarterly Journal of Economics*, 125(4), 1769-1820.
- Black, F., & Scholes, M. (1973). The pricing of options and corporate liabilities. *Journal of political economy*, 81(3), 637-654.
- Boubaker, S., Cellier, A., Manita, R., & Saeed, A. (2020). Does corporate social responsibility reduce financial distress risk?. *Economic Modelling*, 91, 835-851.
- Brown, N. C., Pott, C., & Wömpener, A. (2014). The effect of internal control and risk management regulation on earnings quality: Evidence from Germany. *Journal of accounting and public policy*, 33(1), 1-31.

- Camacho-Miñano, M. D. M., Muñoz-Izquierdo, N., Pincus, M., & Wellmeyer, P. (2023). Are key audit matter disclosures useful in assessing the financial distress level of a client firm?. *The British Accounting Review*, 1-21, 101200. Available at SSRN 3744282.
- Campa, D. (2015). The impact of SME's pre-bankruptcy financial distress on earnings management tools. *International Review of Financial Analysis*, 42, 222-234.
- Campa, D. (2019). Earnings management strategies during financial difficulties: A comparison between listed and unlisted French companies. *Research in International Business and Finance*, 50, 457-471.
- Campello, M., Graham, J. R., & Harvey, C. R. (2010). The real effects of financial constraints: Evidence from a financial crisis. *Journal of financial Economics*, 97(3), 470-487.
- Chen, C. W., Collins, D. W., Kravet, T. D., & Mergenthaler, R. D. (2018). Financial statement comparability and the efficiency of acquisition decisions. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 164-202.
- Choi, J. H., Choi, S., Myers, L. A., & Ziebart, D. (2019). Financial statement comparability and the informativeness of stock prices about future earnings. *Contemporary Accounting Research*, 36(1), 389-417.
- Choi, J. H., Kim, S., Yang, D. H., & Cho, K. (2021). Can Corporate Social Responsibility Decrease the Negative Influence of Financial Distress on Accounting Quality?. *Sustainability*, 13(19), 1-19.
- Corona, C., Huang, Z., & Hwang, H. (2020). Accounting uniformity, comparability, and resource allocation efficiency. *Comparability, and Resource Allocation Efficiency (May 11, 2020)*, 1-53, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3712548> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3712548>
- d'Udekem, B. (2021). Agency conflicts and dividend persistence. *Journal of Financial Services Research*, 60(2-3), 207-234.
- De Franco, G., Kothari, S. P., & Verdi, R. S. (2011). The benefits of financial statement comparability. *Journal of Accounting research*, 49(4), 895-931.

- EL Deeb, M. S., & Ramadan, M. S. (2020). The impact of financial distress, firm size, and audit quality on earnings' management evidence from companies listed in the Egyptian Stock Exchange. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 4, 1-48.
- El-Helaly, M. (2016). Related party transactions and accounting quality in Greece. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(4), 375-390.
- Engelberg, J., Ozoguz, A., & Wang, S. (2018). Know thy neighbor: Industry clusters, information spillovers, and market efficiency. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 53(5), 1937-1961.
- Fajariyah, I. S., & Susilo, A. Z. (2021). Real Earnings Management as Moderating Factor on the Influence of Good Corporate Governance and Financial Distress Towards Quality of Financial Statements. *Jurnal Profita: Kajian Ilmu Akuntansi*, 9(7), 50-65.
- Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., & Thomas, W. B. (2010). Managing earnings using classification shifting: Evidence from quarterly special items. *The Accounting Review*, 85(4), 1303-1323.
- Fang, X., Li, Y., Xin, B., & Zhang, W. (2016). Financial statement comparability and debt contracting: Evidence from the syndicated loan market. *Accounting Horizons*, 30(2), 277-303.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980). Statement of financial accounting concepts No. 2: qualitative characteristics of accounting information. *Stamfort, CT: FASB*.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010), Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Financial Reporting. *Stamfort, CT: FASB*.
- García, C. J., & Herrero, B. (2021). Female directors, capital structure, and financial distress. *Journal of Business Research*, 136, 592-601.
- Geng, R., Bose, I., & Chen, X. (2015). Prediction of financial distress: An empirical study of listed Chinese companies using data mining. *European Journal of Operational Research*, 241(1), 236-247.
- Gepp, A., & Kumar, K. (2015). Predicting financial distress: A comparison of survival analysis and decision tree techniques. *Procedia Computer Science*, 54, 396-404.

- Golmohammadi, M., Zarei, F., & Salimi, E. (2022). Accounting Comparability, Stock Liquidity, and Firm Value. *Iranian Journal of Management Studies*, 15(4), 721-742.
- Gotti, G. (2016). Discussion of Segment Disclosure Quantity and Quality under IFRS 8: Determinants and the Effect of Financial Analysts' Earnings Forecast Errors. *The International Journal of Accounting*, 51(4), 462-463.
- Habib, A., Costa, M. D., Huang, H. J., Bhuiyan, M. B. U., & Sun, L. (2020a). Determinants and consequences of financial distress: review of the empirical literature. *Accounting & Finance*, 60, 1023-1075.
- Habib, A., Hasan, M. M., & Al-Hadi, A. (2020b). Financial statement comparability and idiosyncratic return volatility. *International Review of Finance*, 20(2), 383-413.
- Habib, A., Uddin Bhuiyan, B., & Islam, A. (2013). Financial distress, earnings management and market pricing of accruals during the global financial crisis. *Managerial Finance*, 39(2), 155-180.
- Haji-Abdullah, N. M., & Wan-Hussin, W. N. (2009). Audit committee attributes, financial distress and the quality of financial reporting in Malaysia. *Financial Distress and the Quality of Financial Reporting in Malaysia (November 4, 2009)*, 1-41. This Version is available at: <http://hdl.handle.net/11159/70381>.
- Hasan, H. F., Kardan, B., & Salehi, M. (2018). The Relationship between the Level of Earnings Quality and Financial Distress Risk. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, 1(30), 193-212.
- Hassan, S. U., & Ahmed, A. (2012). Corporate governance, earnings management and financial performance: A case of Nigerian manufacturing firms. *American International Journal of Contemporary Research*, 2(7), 214-226.
- Hilliard, J., & Zhang, H. (2023). Changes in research and development during financial distress: Empirical evidence from the 2007–2008 financial crisis. *Journal of Financial Management, Markets and Institutions*, 11(1), 1-15.

- Islam, M. N., Li, S., & Wheatley, C. M. (2023). Accounting comparability and financial distress. *Review of Accounting and Finance*, 22(3), 353-373.
- Jerry, M., & Saidu, S. (2018). The impact of audit firm size on financial reporting quality of listed insurance companies in Nigeria. *Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 2(1), 19-47.
- Kang, M., Kim, J. W., Lee, H. Y., & Lee, M. G. (2015). Financial statement comparability and audit efficiency: evidence from South Korea. *Applied Economics*, 47(4), 358-373.
- Karina, R. (2018). The effect of financial distress and audit quality on earnings management. *Global Financial Accounting Journal*, 2(1), 63-70.
- Karina, R., & Soenarno, Y. N. (2022). The impact of financial distress, sustainability report disclosures, and firm size on earnings management in the banking sector of Indonesia, Malaysia, and Thailand. *Accounting and Management Information Systems*, 21(2), 289-309.
- Kim, J. B., Li, Y., & Zhang, L. (2011). CFOs versus CEOs: Equity incentives and crashes. *Journal of financial economics*, 101(3), 713-730.
- Kim, S., & Lim, S. C. (2017). Earnings comparability and informed trading. *Finance Research Letters*, 20, 130-136.
- Kim, S., Kraft, P., & Ryan, S. G. (2013). Financial statement comparability and credit risk. *Review of Accounting Studies*, 18, 783-823.
- Klein, A. (2018). Discussion of “financial statement comparability and the efficiency of acquisition decisions”. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 203-210.
- Koh, S., Durand, R. B., Dai, L., & Chang, M. (2015). Financial distress: Lifecycle and corporate restructuring. *Journal of Corporate Finance*, 33, 19-33.
- Kurniawati, A., & Panggabean, R. R. (2020). Firm size, financial distress, audit quality, and earnings management of banking companies. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, 436, 413-417.

- Li, J., Xia, T., & Wu, D. (2022). Internal control quality, related party transactions and accounting information comparability. *Procedia Computer Science*, 199, 1252-1259.
- Li, Y., Li, X., Xiang, E., & Djajadikerta, H. G. (2020). Financial distress, internal control, and earnings management: Evidence from China. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 16(3), 1-18.
- Li, Z., Crook, J., Andreeva, G., & Tang, Y. (2021). Predicting the risk of financial distress using corporate governance measures. *Pacific-Basin Finance Journal*, 68, 1-12.
- Liang, S., Fu, R., & Yang, X. (2022). Concurrent independent directors in the same industry and accounting information comparability. *China Journal of Accounting Research*, 15(4), 1-18.
- Linck, J. S., Netter, J., & Shu, T. (2013). Can managers use discretionary accruals to ease financial constraints? Evidence from discretionary accruals prior to investment. *The Accounting Review*, 88(6), 2117-2143.
- López-Gutiérrez, C., Sanfilippo-Azofra, S., & Torre-Olmo, B. (2015). Investment decisions of companies in financial distress. *BRQ Business Research Quarterly*, 18(3), 174-187.
- Manzaneque, M., Priego, A. M., & Merino, E. (2016). Corporate governance effect on financial distress likelihood: Evidence from Spain. *Revista de Contabilidad*, 19(1), 111-121.
- Merton, R. C. (1974). On the pricing of corporate debt: The risk structure of interest rates. *The Journal of finance*, 29(2), 449-470.
- Moradi, M., Appolloni, A., Zimon, G., Tarighi, H., & Kamali, M. (2021). Macroeconomic factors and stock price crash risk: do managers withhold bad news in the crisis-ridden Iran market?. *Sustainability*, 13(7), 1-16.
- Moradi, M., Salehi, M., Tarighi, H., & Saravani, M. (2020). Audit adjustments and corporate financing: Evidence from Iran. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 10(4), 521-543.
- Mukhtaruddin, M., Chairunnisa, W. Z., Patmawati, P., & Saftiana, Y. (2022). Financial distress, earning management, financial statement

- fraud and audit quality as a moderating variable: listed companies on the Indonesia Stock Exchange. *F1000Research*, 11, 1362-1375.
- Nam, J. S., & Thompson, R. A. (2023). Does financial statement comparability facilitate SEC oversight?. *Contemporary Accounting Research*, 40(2), 1315-1349.
- Ohlson, J. A. (1980). Financial ratios and the probabilistic prediction of bankruptcy. *Journal of accounting research*, 109-131.
- Oktrivina, A. (2022). Financial distress and earnings management: The role of audit quality. *AKURASI: Jurnal Riset Akuntansi dan Keuangan*, 4(3), 311-320.
- Peterson, K., Schmardebeck, R., & Wilks, T. J. (2015). The earnings quality and information processing effects of accounting consistency. *The accounting review*, 90(6), 2483-2514.
- Puspita, M. A. P. W., Ratnadi, N. M. D., Wirakusuma, M. G., & Astika, I. B. P. (2022). The Effect of Good Corporate Governance and Financial Distress on the Integrity of Financial Statements with Audit Quality as a Mediation Variable. *Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal)*, 5(3), 18127-18140.
- Qawqzeh, H. K., Endut, W. A., Rashid, N., & Dakhlallah, M. M. (2020). Impact of the external auditor's effectiveness on the financial reporting quality: The mediating effect of audit quality. *Journal of Critical Reviews*, 7(6), 1197-1208.
- Ranjbar, S., & Amanollahi, G. (2018). The effect of financial distress on earnings management and unpredicted net earnings in companies listed on Tehran Stock Exchange. *Management Science Letters*, 8(9), 933-938.
- Restianti, T., & Agustina, L. (2018). The effect of financial ratios on financial distress conditions in sub industrial sector company. *Accounting Analysis Journal*, 7(1), 25-33.
- Rodriguez-Ariza, L., Martínez-Ferrero, J., & Bermejo-Sánchez, M. (2016). Consequences of earnings management for corporate reputation: Evidence from family firms. *Accounting Research Journal*, 29(4), 457-474.

- Salehi, M., Lari DashtBayaz, M., Hassanpour, S., & Tarighi, H. (2020). The effect of managerial overconfidence on the conditional conservatism and real earnings management. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 11(3), 708-720.
- Salehi, M., Tarighi, H., & Rezanezhad, M. (2019). Empirical study on the effective factors of social responsibility disclosure of Iranian companies. *Journal of Asian Business and Economic Studies*, 26(1), 34-55.
- Sampurno, S. A., Respati, D. K., & Susanti, S. (2023). The influence of independent commissioners, audit quality, and financial distress on earnings management. *Journal of Management, Accounting, General Finance and International Economic Issues*, 2(4), 1024-1036.
- Shahwan, T. M. (2015). The effects of corporate governance on financial performance and financial distress: evidence from Egypt. *Corporate Governance*, 15(5), 641-662.
- Singhal, R., & Zhu, Y. E. (2013). Bankruptcy risk, costs and corporate diversification. *Journal of Banking & Finance*, 37(5), 1475-1489.
- Sohn, B. C. (2016). The effect of accounting comparability on the accrual-based and real earnings management. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(5), 513-539.
- Sovaniski, T. (2020). Influencing of International Accounting Reporting Standards on Quality of Financial Reports. *Working Paper, This Version is available at: <http://hdl.handle.net/11159/443997>*.
- Tarighi, H., Appolloni, A., Shirzad, A., & Azad, A. (2022a). Corporate social responsibility disclosure (CSR) and financial distressed risk (FDR): does institutional ownership matter?. *Sustainability*, 14(2), 742.
- Tarighi, H., Hosseiny, Z. N., Abbaszadeh, M. R., Zimon, G., & Haghghat, D. (2022b). How do financial distress risk and related party transactions affect financial reporting quality? Empirical evidence from Iran. *Risks*, 10(3), 46- 71.
- Tinoco, M. H., & Wilson, N. (2013). Financial distress and bankruptcy prediction among listed companies using accounting, market and

- macroeconomic variables. *International review of financial analysis*, 30, 394-419.
- Udin, S., Khan, M. A., & Javid, A. Y. (2017). The effects of ownership structure on likelihood of financial distress: an empirical evidence. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 17(4), 589-612.
- Viana Jr, D. B. C., Lourenço, I., & Black, E. L. (2022). Financial distress, earnings management and Big 4 auditors in emerging markets. *Accounting Research Journal*, 35(5), 660-675.
- Wang, D., Lu, W., & Yang, D. (2019). Internal control, accounting information comparability and analyst behavior. *Auditing Res.*, 6, 70-78.
- Wang, G., Ma, J., Chen, G., & Yang, Y. (2020). Financial distress prediction: Regularized sparse-based Random Subspace with ER aggregation rule incorporating textual disclosures. *Applied Soft Computing*, 90, 106152.
- Wawo, A., & Habbe, A. H. (2023, May). The Effect of Financial Distress and Free Cash Flow on Earnings Management with Quality of Audit as a Moderator. In *7th International Conference on Accounting, Management and Economics (ICAME-7 2022)*, 144-159.
- Wiratno, D. H., Krismiaji, K., Handayani, H., & Sumayyah, S. (2023). Financial Distress, Audit Quality, and Earnings Management—Indonesia's Mining Sector Evidence. *Jurnal Maksipreneur: Manajemen, Koperasi, dan Entrepreneurship*, 12(2), 499-510.
- Yi, Y., Dai, D., & Peng, W. (2017). Convergence of accounting standards, institutional environment and financial reporting comparability: An empirical study of comparing A-share with H-share and HK share. *Accounting Research*, 7, 26-32.
- Yuan, Z., & Wu, L. (2012). Literature review and future research prospects about accounting information comparability. *Accounting Research*, 9, 9-15.
- Zang, A. Y. (2012). Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management. *The accounting review*, 87(2), 675-703.

-
- Zhang, J. H. (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 245-276.
- Zhu, X., & Li, J. (2020). A review of bank risk aggregation. *Chinese Journal of Management Science*, 28(8), 1-14.
- Zhu, X., Wei, L., Wu, D., & Li, J. (2018). A general framework for constructing bank risk data sets. *Journal of Risk, Forthcoming*, 21(1), 37-59.
- Zimon, G., Appolloni, A., Tarighi, H., Shahmohammadi, S., & Daneshpou, E. (2021). Earnings management, related party transactions and corporate performance: The moderating role of internal control. *Risks*, 9(8), 146-168.
- Zmijewski, M. E. (1984). Methodological issues related to the estimation of financial distress prediction models. *Journal of Accounting research*, 59-82.